تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

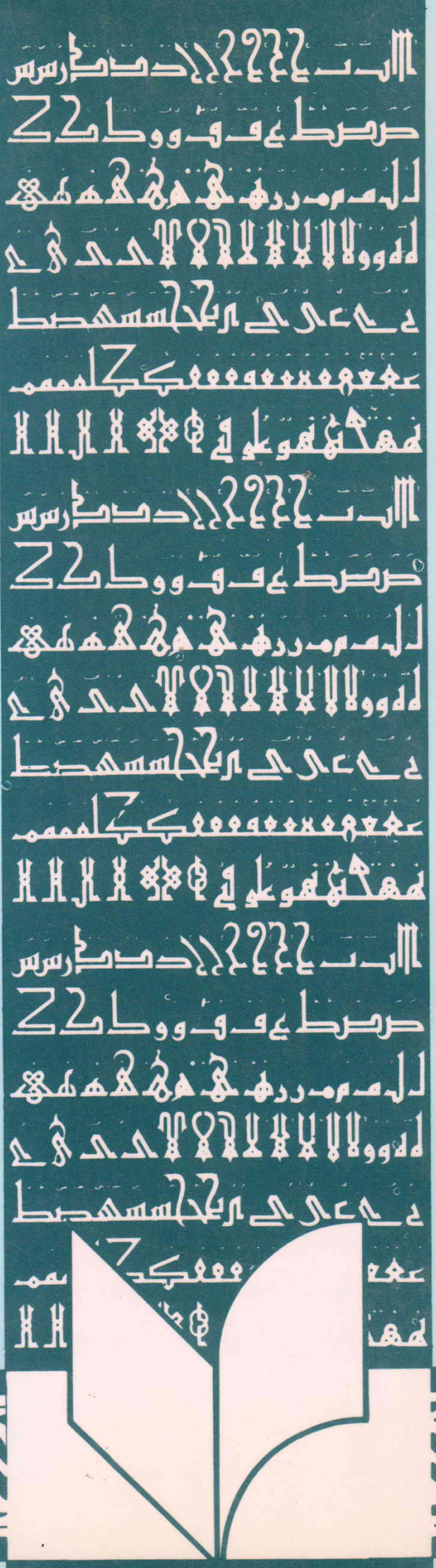

العدد الثالث - السنة الأولى - شتاء ١٤٠٦

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

- الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والمهتمّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام.
- الآراء المنشورة لا تعبر عن رأي النشرة بالضرورة.
- ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنية، وليس لأيّ اعتبار آخر.
- النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

المراسلات:

تعنون باسم **هيئة التحرير**

إيران ـ قم ـ ص. ب (٤٥٤)

صفائية ـ ممتاز ـ پلاك (٧٣٧) ـ ت: ٢٣٤٥٦

إسم النشرة: تراثنا

العدد الثالث ـ السنة الأُولى ـ شتاء ١٤٠٦ هـ. ق.

الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث.

العدد: ٣٠٠٠ نسخة

المصطلح الرجالي: «أَسْنَدَ عَنْهُ»

★ ماذا يعني؟
★ وما هِيَ قيمتُهُ الرِّجاليّة؟

السيد محمدرضا الحسيني

الحمد للّه ربّ العالمين، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على سيّدنا الرسول الكريم محمد أفضل بني آدم، و على آله السادة القادة أئمّة المسلمين و شفعاء يوم الدين.

و بعد: فإني وجدت ممّا يعترض الباحث في أحوال الرواة، والمراجع لكتب الرجال، هو وصف الراوي بأنّه «أسند عنه».

وهذاالوصف قد استعمله الشيخ الطوسي رحمه اللّه في كتابه المعروف بالرجال، و تبعه من تأخّر عنه في الإستعمال، ولم أجد من سبقه من الرجاليّين ـ العامة والخاصة ـ إلى استعماله بصدد تعريف الراوي به.

وقد وقع الأعلام من علماء الرجال في ارتباك غريب بشأن هذاالوصف من حيث تركيب لفظه، ومن حيث تحديد معناه، حتى أنّ بعض مشايخنا الكرام توقّف وصرّح بأنّه لم يفهم له معنى مراداً.

وقد دفعتني الرغبة في المعرفة إلى التتبّع فيما يرتبط بذلك للوقوف على الحقيقة، فقمت بتجوال طويل في ما يعنى بالأمر من مصادر وفنون ومباحث، فتمخّض سعيي عن هذاالبحث الذي أرجو أن يكون مما ينفع الناس.

واللّه أسأل القبول والتوفيق لما يحبّ و يرضى، إنّه وليّ ذلك، هو نعم المولى و نعم النصير.

وكتب السيّد محمّد الرضا الحسيني

«بسم الله الرحمن الرحيم»

إنّ كلمة «أسندَ عنه» من مشتقّات الأصل المركب من الحروف الثلاثة (س، ن، د)، ولهذه المادّة في اللغة وضع ومعنى، ولها أيضاً مغزى اصطلاحي وراء الأصل اللغوي.

وقد انطوت هذه المادّة و مشتقاتها على أهميّة نابعة من أهمّية ما يسمّى في علم الحديث بالسند، فإنّ لسند الحديث شأناً استقطب من العلماء جهوداً توازي ما يبذل في سبيل متن الحديث، فقد اختصّ له علماء، فنّنوا حوله الفنون من: دراية، و رجال، و طبقات، و ألّفوا في كلّ من هذه الفنون المؤلفات النافعة، ضبطوا لهاالقواعد، و جمعوا منها الوارد والشارد.

وكان من بعد أثر السند المصطلح، في أصل اللغة أن أخذت مادّته و تصاريفها طريقاً في كلمات اللغويّين، وموقعاً من كتب اللغة، فنجد ألفاظاً مثل: السند، الإسناد،المسند، ..... معروضة في المعاجم والقواميس اللغوية بما لها من المعنى المصطلح عند علماء الحديث، مع أنّ ذلك ليس من مهمّة اللغويّين.

ولعلّ الوجه الصحيح لهذاالتصرّف أنّ هذه الألفاظ تخطّت في العرف العام مجردّ المعاني اللغوية، و اتّخذت أوضاعاً ثانية لامناص من ذكرها في عرض المعنى الغوي، إن لم ينحصر المعنى المفهوم بها، بعد أن لم يعدالمعنى اللغوي ملحوظاً بالمرّة.

فللوصول إلى ما تنطوي عليه كلمة «أسند عنه» لا بدّ من الإحاطة بكلّ ما لمادّة «سند» و مشتقّاتها من المعنى المصطلح، فنقول:

السند:

قال الزمخشري: سَندُ الجبل والوادي هو مرتفع من الأرض في قُبُله، والجمع أسناد... و من المجاز: حديث قويّ السند، والأسانيد قوائم الحديث (١).

والأسانيد جمع أسناد ـ بفتح الهمزة ـ الذي هو جمع سند، والتعبير بالقوائم بلحاظ أنّ الحديث ـ والمراد هنامتنه فقط ـ إنّما يقوم على ما يسبقه من الرواة الناقلين له، و أنّ بها تتميّز صحة المتون وعدم صحتها، و بها تعرف قيمة الحديث، ومن ذلك يتّضح أنّ المعنى اللغوي المذكور لا يناسب أن يكون ملحوظاً في تسمية طريق المتن بـ «السند» بلحاظ أنّ الطريق هو أوّل ما يواجهه الإنسان من الحديث، فإنّ هذاالمعنى لم يلحظ فيه جهة القيام به والإعتماد عليه، ومع هذا فإنّ السيوطى قد احتمله (٢).

وقال الفيومي: السند ما استندت إليه من حائطٍ أوغيره (٣).

و قال ابن منظور: من المجاز سيّد سند، وهو سندي أي معتمدي (٤).

والمناسبة بين هذاالمعنى، والمعنى المصطلح، هي أنّ الحديث يستند إلى طريقه و يعتمد عليه، فهو إنّما يكتسب القوّة والضعف منه، تبعاً لأحوال رواته، أو لخصوصيّات الطريق من الإ تصال والإنقطاع (٥).

وأماالسند اصطلاحاً:

فهو طريق المتن (٦)، أو: مجموع سلسلة رواته حتّى ينتهي إلى المعصوم (٧)، ولا يختصّ اسم السند بالطريق المذكور فيه جميع رواته، فلو حُذف الطريق كلّه، فإنّما يكون سنده محذوفاً، لا أنّه مرسل لا سند له، وكذا لو حذف بعضه فإنّ إطلاق الاسم يشمل المذكورين والمحذوفين، وهذا أمر مسلّم عند أهل الخبرة.

فمن الغريب ما ذكره المحقّق الكلباسي من أنّه «لا يحضره إطلاق السند على المحذوفين، و إن وقع إطلاق الطريق على المذكورين» (٨).

هذا، مع أنّ التفريق بين كلمتي السند والطريق، بعيد عن التحقيق، و خاصة عند تعريف السند بأنّه طريق المتن.

* * *

الإسناد:

قال الجوهري: أسندَ الحديث رفعه (٩).

وقال صاحب التوضيح: الإسناد أن يقول حدّثنا فلان عن رسول الله صلّى الله عليه وآله و يقابل الإسناد الإرسال وهو عدم الإسناد (١٠).

وقال الفيومي: اسندتُ الحديث إلى قائله، بالألف (١١) رفعته إليه بذكر قائله (١٢).

وقال الأزهري: الإسناد في الحديث رفعه إلى قائله (١٣).

ومنه ماورد عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام قال: قال أميرالمؤمنين عليه السلام: إذا حدّثتم بحديث فأسندوه الى الذي حدّثكم فإن كان حقاً فلكم، و إن كان كذباً فعليه (١٤) وهذاالإستعمال حقيقة، إلاّ إذا كان الإسناد بمعنى ذكرالسند، كما يقال أسْنِدْ هذاالحديث، أي اذكر سنده، فهو مجاز، لأنّ إطلاق السند على سلسلة رجال الحديث مجاز كما صرّح بذلك الزمخشري (١٥).

و قد يطلق الإسناد على السند، فيقال: إسناد هذاالحديث صحيح، وقد ورد في الحديث عن مسعدة بن صدقة، عن جعفربن محمد، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين، عن أبيه رضي الله عنهم، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر، و إن يك باطلاً كان وزره عليه (١٦).

و وقع هذا في كلمات كثيرٍ من القدماء منهم أبوغالب الزراريّ في رسالته (١٧) والشيخ المفيد في أماليه (١٨) والشيخ الطوسي في الفهرست (١٩).

قال في شرح مقدمة المشكاة: تطلق كلمة السند على رجال الحديث الذين قد رووه، و يجيء الإسناد أيضاً بمعنى السند و أحياناً بمعنى ذكرالسند (٢٠).

و نقل السيوطي عن ابن جماعة: أنّ المحدّثين يستعملون السند والإسناد لشيء واحد (٢١).

وهذا الإطلاق ليس حقيقياً، فإنّ الإسناد من باب الإفعال المتضمّن معنى التعدية والنسبة، وهذا ليس موجوداً في واقع السند، نعم يكون الإطلاق مجازاً باعتبار أنّ السند موصل إلى المتن وموجب للسلوك إليه.

قال السيّد حسن الصدر: و ذلك من جهة أنّ المتن إذا ورد فلابدّ له من طريق موصل إلى قائله، فهذا الطريق له اعتباران:

فباعتبار كونه سنداً و معتمداً ـ في الصحّة والضعف مثلاً يسمّى سنداً.

و باعتبار تضمّنه رفع الحديث إلى قائله يسمّى إسناداً(٢٢).

و معنى (رفعه) هو نسبته إلى قائله، قال الطيبي: السند إخبار عن طريق المتن، والإسناد رفع الحديث و إيصاله إلى قائله(٢٣).

والظاهر أنّ المراد هو نسبته مسنداً أي بسند متّصل إلى قائله، كما يقال في الحديث المتّصل السند إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أنّه حديث مرفوع، مقابل المرسل والمقطوع والموقوف.

المُسْنَد:

هو لغةً: إمّا إسم مفعول من أَسْنَدَ، مثل أكرم إكراماً فهو مُكرِم و ذاك مُكرَمٌ، أو اسم آلة.

قال ابن منظور: وكل شيءٍ أَسندتَ إليه شيئاً فهو مُسْنَدٌ، وما يستند إليه يسمّى (مُسنداً) و (مِسنداً) و جمعه (المساند)(٢٤).

وهو اصطلاحاً: يُطلق على قسم من الحديث، وعلى بعض الكتب:

أمّا المُسْنَدُ من الحديث:

فهو ما اتّصل إسناده، حتى يُسند إلى النبي (صلّى الله عليه وآله)، و يقابله: المُرْسَل والمنقطِع، وهو مالم يتّصل.

قال الخطيب البغدادي: وصفُهم الحديث بأنه «مسند» يريدون أنّ إسناده متّصل بين راويه و بين من أسند عنه، إلاّ أنّ أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) و اتّصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممّن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، و إنْ لم يُبيّن فيه السماع بل اقتصر على العنعنة (٢٥).

وقال السيد حسن الصدر: إن علمت سلسلته بأجمعها ولم يسقط منها أحد من الرواة بأن يكون كل واحداً أخذه ممن هو فوقه حتى وصل إلى منتهاه: فمسندٌ، و

يقال له: الموصول والمتّصل، و أكثر ما يستعمل «المسند» فيما جاء عن النبي (صلّى الله عليه وآله) (٢٦).

و إطلاق المسند على الحديث إنْ كان باعتبار رفعه إلى النبي صلّى الله عليه وآله كما هوالظاهر، و صرّح به جمع من اللغويين في معنى (أسند الحديث) كما مرّ ذكر أقوالهم، فهو بصيغة اسم المفعول، وهو إطلاق حقيقي.

و إنْ كان باعتبار ذكر رواته متصلين، فهو من باب إطلاق الإسناد على السَنَد نفسه، فالحديث المُسْند، هوالحديث الذي ذُكر سنده، فهذا اطلاق مجازيّ، ولعلّ بالنظر الى هذا ذكرالزمخشري: أنّ من المجاز قولهم حديث مسند (٢٧).

و أما كونه مسنداً باعتبار كونه آلةً للإستناد والإعتماد، فهو في الحديث اعتبار بعيد، لأنّه ليس كلّ حديث معتمداً كذلك.

وأمّا الكتاب المسمّى بالمسند:

فقد قال الكتاني عنه: هي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابيّ على حِدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتّبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد وهو أسهل تناولاً، أو على القبائل، أوالسابقة في الإسلام، أوالشرافة النسبية، أو غير ذلك (٢٨).

و قال: وقد يُطلَق (المُسْنَدُ) عندهم على كتاب مرتّب على الأبواب، أوالحروف أوالكلمات، لا على الصحابة، لكون أحاديثه مسندةً و مرفوعةً أُسنِدَتْ و رُفعتْ إلى النبي صلّى الله عليه وآله (٢٩).

ومن هذاالباب ما أَلّفه كثير من المحدّثين من المسانيد حيث أوردوا في كل منها ما رواه أحد الأعلام المتأخّرين عن عهدالصحابة، فجمعوا ما رواه ذلك العلم بشكل متصل و بطريق مسند إلى النبي صلّى الله عليه وآله، كماأُلّفَ للأئمة مسانيد بهذاالشكل، و خاصةً لأئمّة أهل البيت عليهم السلام، ومن خلال التتبُّع في كتب الحديث نجد أنّ تسمية المجموعات الحديثية المسندة إلى النبي صلّى الله عليه وآله بطريق واحد من الأئمة المعصومين عليهم السلام بـ «المسند» منسوباً إلى ذلك الإمام، كمسندالحسن أوالحسين أوالباقر أوالصادق(ع) كان حاصلاً في زمان الامام الصادق عليه السلام، بل في زمان الباقر عليه السلام أيضاً.

ومن هنا يمكننا القولُ بأنّ تاريخ تأليف الكتب على شكل «المسند» يعود

إلى أواسط القرن الثاني، بل إلى أوائل هذاالقرن بالضبط حيث توفي الإمام الباقر عليه السلام سنة(١١٤) للهجرة، وكان في المؤلّفين للمسانيد، جمع من أصحابه عليه السلام.

و بهذا نُصَحِّحُ ما قيل في صدد تاريخ تأليف المسند من تحديده بأواخر القرن الثاني (٣٠) أو نسبته إلى مُؤلّفين متأخِرين وفاةً عن بداية القرن الثالث (٣١).

و أمّا تسمية الكتاب بالمسند مضافاً إلى مؤلفه أو شيخه الذي يروي عنه فليس بمجاز، لأنّه اسم مفعول من أَسْنَدَ الحديثَ إذا رفعه إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم حيث يرفع المؤلّف أوالشيخُ الحديثَ بسندٍ متصلٍ إليه صلّى الله عليه وآله و أما أنّه يسمّى بالمسند باعتبار أنه يستند إليه في الحديث فيكون اسم آلة، فهو اعتبار بعيد لما ذكرنا من أنّ تلك المسانيد لم تؤلّف على أساس احتوائها على الحديث الصحيح والموثوق كله.

نعم يمكن أن يكون مشيراً الى قوّة المؤلّف والشيخ باعتبار اتصال سنده إلى النبي صلّى الله عليه وآله لا اعتبار حديثه، فالإعتبار الأول أولى بالقصد، فهو- إذن - بمعنى الحديث المرفوع إلى النبي (ص)، كما هوالملاحظ.من عادة المؤلّفين لما أسموه بالمسند.

أسند عنه:

قد استعمل الشيخ الطوسي هذه الكلمة في كتاب رجاله، في ترجمة العديد من الرواة، ولم يستعملها غيره إلاّ تبعاً له، وقد وقع علماء الرجال والدراية في ارتباك غريب في لفظها و معناها:

فمن حيث عدد من وقعت في ترجمته من الرواة، حصرهم بعض بمائة وسبعة و ستين مورداً(٣٢).

وقال السيّدالخوئي: إنّهم قليلون يبلغ عددهم مائة و نيّف و ستين مورداً (٣٣).

وقال السيّد الصدر: إنّهم خمس و ثلاثمائة، لاغير، من أصحاب الصادق (٣٤).

بينما نجد الموصوفين بهذه الكلمة في كتاب«رجال الطوسي» المطبوع يبلغ

(٣٤١) شخصاً منهم شخصٌ (واحد) من أصحاب الباقر والصادق(ع) (٣٥) ومنهم (٣٣٠) من أصحاب الصادق عليه السلام و (اثنان) من أصحاب الكاظم عليه السلام و (سبعة) من أصحاب الرضا عليه السلام و منهم شخص (واحد) من أصحاب الهادي عليه السلام.

وهذا يقتضي أن لا يكون ذكرالوصف مختصاً بالرواة من أصحاب الصادق عليه السلام لكن البعض زعم ذلك، و أكّد عليه آخر (٣٦)، و أصرّ ثالث على ذلك مستنداً إلى أنّ الكتب الرجالية الناقلة عن رجال الشيخ الطوسي، لم تنقل الوصف المذكور مع غير أصحاب الصادق عليه السلام بل لم يترجم لبعض الموصوفين من غير أصحاب الصادق عليه السلام أصلاً، و بالتالي فهو يخطِّئ النسخة المطبوعة في النجف لايرادها الوصف مع أسماء من أصحاب الأئمّة غيرالصادق عليهم السلام.

لكن هذا الإلتزام غير مستقيم:

فأوّلاً: إنّه لا يمكن الإلتزام بوقوع الإشتباه والخطأ في وصف أفراد قليلين، من غير أصحاب الصادق، بهذاالوصف، من بين آلاف الرواة، فلماذا خُصّ هؤلاء فقط بمثل هذا، مع أنّهم متباعدون في الذكر؟ ولماذا لم يقع مثله في أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله أو أصحاب علي عليه السلام؟ ثمّ أليس هذاالإحتمال يسري إلى بعض أصحاب الصادق (ع) الموصوفين بهذاالوصف؟ و اذا كانت هناك خصوصية تدفع وقوع الخطأ في هؤلاء فهي تدفعه في اولئك.

و ثانياً: إنّ النسخة المطبوعة ـ حسب ما جاء فيها ـ معتمدة جداً، إذ أنّها تعتمد على نسخة خطّ الشيخ محمدبن إدريس الحلّي، التي قابلها على خطّ المصنّف الطوسي (٣٧)، مضافاً الى أنّ الكتب الناقلة عن رجال الطوسي غير معروفة النسخ، فلعلّها مُنِيَتْ بما مُنِيَ به غيرها من الكتب من التحريف، مما يُوهِنُ الإعتماد عليها، فكما يُمكن تخطئة النسخة المطبوعة، فمن الممكن تخطئة الكتب الناقلة، أوالنسخ التي اعتمدها الناقلون، أو أنّ الناسخين لكتبهم أخطاوا أواجتهدوا في تفسيرالكلمة فحذفوها من غير أصحاب الصادق عليه السلام!!

ومن حيث مفادالكلمة وقع للعلماء ارتباك آخر:

فالعلاّمة الحلّي أعرض عن ذكرها في تراجم بعض الموصوفين بها، حتّى من

أصحاب الصادق عليه السلام، وعلّل بعض الرجاليين تصرّفه هذا بأنّ «الوجهَ فيه خفاء المفاد، وعدم وضوح المراد» (٣٨).

وهذا التعليل يقتضي حذف الكلمة رأساً لا حذفها من بعض الموصوفين فقط.

وقال السيد الخوئي: ولا يكاد يظهر لنا معنى محصلٌ خال عن الإشكال (٣٩).

وقال أيضاً: لا يكاد يظهر معنى صحيح لهذه الكلمة في كلام الشيخ قدّس سرّه في هذه الموارد، وهو أعلم بمراده (٤٠)

و أما المفسّرون لها فقد ذهبوا إلى تفسيرات مختلفة، ومنشأ الإختلاف هو كيفيّة قراءة الفعل (أسند)؟، و من هوالفاعل؟ والى من يعود ضميره، و مرجع الضمير في (عنه)؟ (٤١).

فقُرئ الفعلُ بلفظ (أَسْنَدَ) بصيغة الفعل الماضي المعلوم فاعلُه الغائب.

و بلفظ (أُسْنِدَ) بصيغة الماضي المجهول الفاعل.

و بلفظ (أُسْنِدُ) بصيغة المضارع المبنيّ للمتكلّم.

والضمير الفاعل يعود: إمّا إلى الراوي الموصوف بها، أو إلى الحافظ ابن عُقدة، أو مجهول: هم الشيوخ، أوالشيخ الطوسي المتكلّم.

والضمير المجرور يعود: إلى الراوي، أوالإمام المعنون له الباب.

فالإحتمالات سبعة:

الإحتمال الأوّل:

أنّ الراوي أَسْنَدَ عن الامام عليه السلام، والمقصود: روايته عنه بواسطة آخرين، و إنْ كان قد أدرك زمانه و روى عنه بلاواسطة، و لهذا عدّه الشيخ في أصحاب ذلك الإمام، إلاّ أنّه يتميّز عن سائر أصحاب ذلك الإمام بروايته عنه مع الواسطة أيضاً.

اختار هذاالتفسير المحقّق السيّد الداماد (٤٢)، ونقله الكلباسي مائلا إليه (٤٣)، وكذا البارفروشي (٤٤) وليس مراد الملتزمين بهذاالرأي: إنّ الراوي يروي عن الإمام مع الواسطة دائماً، حتّى يردّ بوجود رواية له عن الإمام بدون واسطة أحد كما توهم (٤٥).

فانّ هذاالتوهم ـ مع أنّه مخالف لصريح كلمات الملتزمين بهذاالمعنى كما ذكرنا ـ منافٍ لعدّالراوي من أصحاب الإمام عليه السلام فإنّ كونه من أصحابه يقتضي روايته عنه، ومن البعيد عدم التفات أمثال المحقّق الداماد إلى هذه المفارقة الواضحة.

وهذا الإحتمال يندفع بامور:

أولاً: إنّ من أصحاب الصادق عليه السلام عدّة، أوردهم الشيخ في باب الرواة عنه عليه السلام، وقد رووا عنه مع الواسطة كثيراً من الروايات، و مع ذلك فالشيخ لم يصفهم بقوله «أسند عنه» مثل:

أبان بن عثمان الأحمر:

فقد ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٤٦) وقدروي عنه بلا واسطة كثيراً، و روي عنه بواسطة أيضاً، فروى عن علي بن الحسين، عن الصادق (عليهم السلام)في تهذيب الشيخ نفسه (ج١٠ ص٥١٢) (٤٧).

و روي عن (من ذكره)، عن الصادق عليه السلام في الكافي للكليني (ج٧ كتاب ٢ باب ٤ حديث ١).

و في التهذيب (ج٩ حديث ١٣٣٥) (٤٨) وموارد أُخرى.

و مع ذلك فانّ الشيخ لم يصفه في الرجال بالوصف المذكور.

وابراهيم بن عبدالحميد:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٤٩) و أصحاب الكاظم عليه السلام (٥٠) و روى عنهما بلا واسطة، كما روى بواسطة أبان بن أبي مسافر، عن الصادق عليه السلام في الكافي (ج٢ كتاب ١ باب ٤٧ حديث١٩) (٥١).

و روى بواسطة إسحاق بن غالب، عن الصادق عليه السلام في الكافي (ج٢ كتاب ١ باب ١٧٦ حديث ٤ و كتاب ٣ حديث ١٤) (٥٢) ، ومع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه في رجاله بالوصف المذكور.

وأحمدبن أبي نصرالبزنطي:

روى عن الكاظم، والرضا، والجواد عليهم السلام، ذكره الشيخ في

أبوابهم (٥٣) و روى عن الكاظم عليه السلام بلا واسطة، وروى عنه بواسطة أحمد بن زياد في الكافي (ج٧ كتاب ١ باب ١٣ حديث ١٧)، وفي الفقيه (ج٤ حديث ٥٤٩)، و في التهذيب (ج٨ حديث ٢٩٥ و ج٩ حديث ٨٧٢)، والإستبصار (ج٣ حديث ١١٠٧) (٥٤) .

و مع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه بتلك الصفة في الرجال.

وثانياً: أنّا نجد من الموصوفين بقوله «أسند عنه» من ليست له رواية مع الواسطة عن الإمام، فالحارث بن المغيرة جميع رواياته عن الصادق عليه السلام بلاواسطة، وهذه الدعوى تعتمد على ما استقصى من رواياته في الكتب الأربعة (٥٥) .

ومع ذلك فقد ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً «أسند عنه» (٥٦) .

و ثالثاً: أنّ المتتبع يجدُ أنّ أكثر الرواة عن أحدٍ من الأئمّة يروون عن ذلك الإمام بواسطة و بدونها مع بعد خفاء مثل هذا على الشيخ الطوسي، و مع ذلك فإنّ الشيخ لم يصف سوى عددٍ معيّنٍ من الرواة، من بين الآلاف المذكورة أسماؤهم في كتاب رجاله.

فلابدّ من وجود معنى للوصف يبرّر تخصيص هذا العدد المعدود به، دون غيرهم.

هذا، مع عدم مناسبة هذا الإحتمال لمعنى الكلمة اللغوي فانّ معنى أسندَ كما مَرَّ هو رفع الحديث عن قائله (الواسطة) إلى الإمام، والمناسب لهذا الإحتمال التعبير بقوله: «أسند إليه «لا» أسند عنه» (٥٧) إذا كان الضمير في (عنه) عائداً الى الإمام، كما هو الظاهر.

و أمّا ما ذكره السيّد في الرواشح من تقسيم الأصحاب إلى أصحاب سماع، و أصحاب لقاء، و أصحاب رواية بالواسطة فهذا عجيب جداً، فالسامع معدود من الأصحاب بلا شك، و أما الملاقي فلو فرضنا عدّه من الأصحاب فله وجه، لكن كيف يكون من لم يسمع ولم يلاق بل ولم يعاصر الإمام معدوداً من أصحابه؟

ثم من أين عُرف هذا التفصيل، وليس في عبارة الشيخ ما يدلّ عليه؟ ولم يذكر إلاّ أنّه قصد تعداد أصحاب كل إمام ومن روى عنه؟

وهذا الرأي يعارض تماماً الإحتمال الثالث.

وقد أورد عليه بعض المعاصرين بقوله: وهذاالوجه ضعيف جدّا، إذ قد صرّح الشيخ في مواضع كثيرة من موارد ذكر هذه الكلمة، أيضاً بالرواية عن الإمام الذي عدّه في أصحابه، أو عن إمام قبله، أو بعده، أو عنهما جميعاً.

قال في محمّدبن مسلم الثقفي: أسند عنه... روى عنهما وفي جابرالجعفي أسند عنه، روى عنهما. وفي وهب بن عمروالأسدي:أسند عنه، روى عنهما عليهماالسلام (٥٨).

بعد توجيه الإشكال بأنّ الشيخ قرن بين الإسناد عن الإمام والرواية عنه بسياق واحد ونسق واحد، فلا وجه لدعوى أنّ عمدة روايته هو أن يكون مع الواسطة و أنّ الرواية المباشرة إن حصلت فهي قليلة، فإنّ عبارة الشيخ ـ باعتبار اتّحاد النسق وخلوها عن قيدالكثرة أوالقلّة ـ تأبي هذاالتفصيل، ولا قرينة خارجيّة موجبة للإلتزام بذلك.

وهذاالتوجيه تعقيب على التوهم الذي أشرنا إليه في صدر هذاالإحتمال و دفعناه.

الإحتمال الثاني:

أنّ الراوي سمع الحديث من الإمام عليه السلام

ذكره الوحيد البهبهاني، وقال: «ولعلّ المراد: على سبيل الإستناد والإعتماد» (٥٩) .

و يحتمله ما نقل عن صاحب القوانين (٦٠) .

ويدفعه

أنّ كون مراد الشيخ الطوسي بهذه الكلمة الدلالة على مجردالسماع أمر غير مناسب للنهج الذي وضعه لكتاب الرجال، حيث صرّح في مقدمته أنّه قصد جمع أسماء من روى عن كل إمام (٦١) .

و معنى كلامه أنّ المذكورين في باب أصحاب كلّ إمام إنّما رووا وسمعوا عن ذلك الإمام، فلا معنى لإعادته ذلك مع التراجم، وخاصة تخصيص قليل منهم

بذلك.

و لعلّه لأجل هذه المفارقة قيّدالمحقق الوحيد السماع بكونه على سبيل الإعتماد.

لكن هذاالتقييد لا يؤثّر شيئاً في تصحيح هذاالإحتمال، مع أنّ الكلمة لا تدل من قريب أو بعيد على هذاالقيد، إن لم تدلّ على نفيه، فإنّ الشيخ صرّح بتضعيف بعض الموصوفين بها (٦٢) كما نجد كثيراً من المجاهيل والعامة في عدادهم، و سيأتي تفصيل الكلام في دلالة الكلمة على الحجيّة أو عدمها.

الإحتمال الثالث:

أنّ المراد بهذاالوصف هو تلقي الحديث من الراوي سماعاً، مقابل الأخذ من الكتاب كما يشهد به تتبع موارد استعمال هذه العبارة التي اختصّ بها الشيخ في كتاب الرجال، هذا ما ذكره السيد بحرالعلوم في رجاله (٦٣) .

والجواب:

أنّ السيد إنّما أراد الإستشهاد بهذا على عدم تأليف المقول فيه هذا الوصف لكتاب، و أنّ الإعتماد على روايته الشفهيّة، فإنّه استشهد بهذا لنفي كون عبدالحميد العطّار صاحب كتاب، و أنّ ما ذكره النجاشي في ترجمة ابنه محمّد من قوله: «له كتاب» إنّما هو راجع إلى ابنه محمّد، لا عبدالحميد المذكور استطراداً، قال: و يشهد لكون الكتاب لمحمّد: عدم وضع ترجمة لأبيه عبدالحميد ... وكذا قول الشيخ في رجاله: «عبدالحميد أسند عنه».

لكن هذاالمعنى غير صحيح، فإنّ كثيراً من الموصوفين إنّما هم مؤلّفون، و سيأتي استعراض أسماء من ألّف منهم، وهذا يُنافي كليّاً ما سنختاره في الإحتمال السابع.

و أمّا ما ذكره من شهادة التتبّع لما ذكره فلم يتّضح لنا وجهه؟؟

الإحتمال الرابع:

أنّ الحافظ ابن عقدة أحمدبن محمّدبن سعيدالكوفي المتوفّى سنة (٣٣٣) أسندَ

عن الراوي في كتاب رجاله الذي ألّفه لذكر أصحاب الصادق (٦٤) .

ذكره جمع، منهم المحقّق السيد حسن الصدر الكاظمي، واختاره، بعد أن قدّم مقدّمات حاصلها: أنّ الكلمة مذكورة في خصوص رجال الشيخ، و أنّه ذكر ذلك خاصة في باب أصحاب الصادق عليه السلام، و أنّ المذكور من رجاله من أصحابه عدّتهم «٣٠٥٠» راوياً، و أنّ الموصوفين من أُولئك الرواة «٣٠٥»! رجال فقط، و أنّ الشيخ صرّح في أوّل كتابه: «أنّه لم يجد في مارمي إليه من ذكر أصحاب الأئمّة، إلاّ مختصرات، إلاّ ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام، فإنّه بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمّة عليهم السلام «وقال الشيخ»: و أنا أذكر ما ذكره، و أورد من بعد ذلك مالم (يذكره) انتهى (٦٥) ، قال الصدر: يعني مالم يذكره من رجال باقي الأئمّة عليهم السلام، لا رجال الصادق عليه السلام كما تُوهّم، و أنّ أصحابنا ذكروا في كتبهم في ترجمة ابن عقدة أنّ له كتباً منها كتاب أسماء الرجال الّذين رووا عن الصادق أربعة آلاف رجل، و أخرج لكل رجل حديثاً ممّا رواه عن الصادق عليه السلام.

و بعد تمهيد هذه المقدمات، قال الصدر: الظاهر أنّ الشيخ نظر إلى الحديث الذي أخرجه ابن عقدة في ترجمة من رواه عن الصادق عليه السلام، فإذا وجده مسنداً عن ابن عقدة عن ذلك الرجل قال في ذيل ترجمته: «أسندَ» يعني ابن عقدة «عنه» أي عن صاحب الترجمة، فيُعلم أنّ ابن عقدة يروي عن ذلك الرجل باسناد متصل.

و إن لم يجدالحديث الذي أخرجه ابن عقدة مسنداً، بأن وجده مرسلاً أو مرفوعا، أو مقطوعا، أو موقوفاً، أو نحو ذلك، لم يذكر حينئذ شيئاً من ذلك لعدم الفائدة.

وقال الصدر: إنّه لم يعثر على التنبّه لهذاالمعنى من أحد (٦٦) .

لكن يلاحظ أنّ هذاالرأي كان معروفاً قبل الصدر (٦٧) .

ويندفع هذاالإحتمال بأُمور:

الأوّل: أنّ من ذكرهم ابن عقدة إنّما هم من أصحاب الصادق عليه السلام خاصّة كما ذكره الصدر، و صرّح به الشيخ في مقدّمة رجاله، بينما نجد بين الموصوفين بقوله «أسند عنه» عدداً من أصحاب الباقر والكاظم والرضا والهادي عليهم السلام،

وقد مرّالكلام في عدم اختصاص الكلمة بأصحاب الصادق عليه السلام.

الثاني: أنّ المفهوم من كلام الشيخ في الرجال أنّ ابن عقدة أورد مع ترجمة كلّ رجل مّن أصحاب الصادق عليه السلام ما رواه الرجل عن الإمام، ولا بدّ أنّ تلك الروايات قد بلغت ابن عقدة بطريق مسند إلى ذلك الرجل، كما هوالمتعارف عندالمحدّثين الأوائل، و إلاّ فمن أين لابن عقدة الإطّلاع على رواية الراوي عن الإمام حتّى يُثبتها في كتاب رجاله؟ إذن فجميع روايات هذاالكتاب متصلة السند من ابن عقدة، عن الراوي، و على ذلك فجميع من ذكرهم له إليهم سند، فلابدّ أنْ يكونوا كلّهم ممّن يقال فيه «أسند ابن عقدة عنه»!

(و بعبارة أُخرى): إنّ ابن عقدة إذا ذكر شخصاً في عداد أصحاب الصادق عليه السلام، فلابدّ أنّه اطّلع على روايته عن الإمام، بوقوفه عليها و وصولها إليه، ومن البعيد أنّ ابن عقدة لم يرو بطريق مسند تلك الروايات التي أثبتها في تراجم الرواة من أصحاب الصادق عليه السلام أو أن تكون الروايات غير مسندة إلى رواتها، وهو مع ذلك أثبتها في كتابه؟ مع ما هوالمعروف من سعة علمه و روايته و بلوغه الغاية في كثرة الإطلاع والرواية، فمن المستبعد ممّن هذه صفته أن يُعرِّف بأربعة آلاف رجل و ينقل روايتهم! لكن لا يُسند بطريق متصل إلاّ إلى «٣٠٥» رجال منهم، كما يدّعيه السيد الصدر؟!(٦٨).

الثالث: أنّا نجد كثيراً من الرجال الذين وقع لابن عقدة سندٌ متصل إليهم، وهم من أصحاب الصادق عليه السلام قد وردت أسماؤهم في باب أصحابه من رجال الشيخ، والمفروض أنّ جميع المذكورين في هذاالباب هم من الذين ترجمهم ابن عقده في كتابه،ومع أنّ ابن عقدة نفسه له إلى أُولئك سند متّصل، فانّا لم نجد وصف «أسند عنه» في ترجمتهم من الرجال.

وليس من الممكن فرض غفلة الشيخ الطوسي عن اتصال سند ابن عقدة إليهم، لأنّ الشيخ أورد روايات ابن عقدة المسندة إليهم في كتاب أماليه (مع) أنّ المفروض أنّ ابن عقدة هوقد أورد الروايات في كتاب رجاله.

وليس من المحتمل أنّ ابن عقدة أورد في رجاله روايات أُولئك الرجال من دون سند له إليهم مع أنّه يرويها مسندة إليهم في غير كتاب الرجال، ومن اولئك:

* * *

أبان بن تغلب:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٦٩) و أورد في الأمالي (٧٠) روايته عن الأهوازي عن ابن عقدة، بسنده المتصل إلى أبان، عن الصادق (عليه السلام).

وأحمد بن عبدالعزيز:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧١) و أورد في الأمالي (٧٢) بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن أحمد، عن الصادق عليه السلام.

والحسن بن حذيفة:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٣) و أورد في أماليه (٧٤) عن الجعابي، بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن الحسن، عن الصادق عليه السلام.

و صفوان بن مهران:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٥) و أورد في الأمالي (٧٦) عن الأهوازي، بسنده عن ابن عقدة، بسنده عن صفوان، عن الصادق عليه السلام.

و عبدالله بن أبي يعفور:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٧) و أورد في الأمالي (٧٨) عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن عبدالله، عن الصادق عليه السلام.

ومحمد بن عبادبن سريع البارقي:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٧٩) وأورد في الأمالي (٨٠) عن الجعابي، عن ابن عقدة، بسنده عن محمد، عن الصادق عليه السلام.

ومحمد بن يحيى المدني:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٨١) و أورد في الأمالي (٨٢)

عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن محمد، عن الصادق عليه السلام.

والمعلّى بن خنيس:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام (٨٣) و أورد في الأمالي (٨٤) عن الأهوازي، عن ابن عقدة، بسنده عن المعلّى، عن الصادق عليه السلام.

و مع هذا، فإنّ الشيخ الطوسي لم يصف أحداً من هؤلاء بأنّه «أسند عنه».

الإحتمال الخامس:

أنّ الفعل مبنيّ للمفعول، والمراد أنّ الشيوخ أسندوا عن الراوي، أي رووا عنه بالأسانيد، ذكره المجلسي الأول الشيخ المولى محمدتقي، واعتبره كالتوثيق، وقال: «إنّ المراد أنّه روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه وهو كالتوثيق. ولا شكّ أنّ هذاالمدح أحسن من لا بأس به» (٨٥).

والجواب:

أنّه لو تمّ هذاالإحتمال لكانت صفة «الإسناد» عن الرواي الموصوف لازمةً له كلّما ذُكر في أصحاب أيّ واحد من الأئمة، من دون اختصاص بباب أصحاب الصادق عليه السلام فقط، لكنّ الشيخ يصف الرجل بهذاالوصف عند ذكره في باب أصحاب الصادق عليه السلام وقد لايصفه به إذا ذكره في أصحاب إمام آخر كالباقر والكاظم عليهماالسلام، وهذا يقتضي أن تكون علاقة بين الصفة المذكورة والإمام المذكور. (و بتعبير آخر) لوكان مجرد إسناد الشيوخ مقتضياً لوصفه بأنّه أسند عنه، لم يكن وجه لتخصيص وصفه بباب دون باب، و إليك بعض الأشخاص الذين وُصفوا في باب، ولم يوصفوا في باب آخر، منهم:

الحسن بن عمارة البجلي:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٨٦)، ولم يصفه في باب أصحاب السجاد عليه السلام (٨٧).

* * *

وحفص بن غياث القاضي:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٨٨) و ذكره في بابي أصحاب الباقر (٨٩) والكاظم عليهما السلام (٩٠) من دون وصف.

والحارث بن المغيرة:

ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام موصوفاً (٩١) وذكره في باب أصحاب الباقر عليه السلام بلا وصف (٩٢) .

وعبدالله بن أبي بكر:

وصفه في أصحاب الصادق عليه السلام (٩٣) و ذكره في أصحاب السجاد عليه السلام من دون وصف (٩٤) .

وعبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري:

وصفه في أصحاب الصادق عليه السلام (٩٥) و ذكره في رجال الباقر من دون وصف (٩٦) .

وعلقمة بن محمد الحضرمي:

ذكره في أصحاب الصادق موصوفاً (٩٧) ، ولم يصفه عند ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام (٩٨) .

هذا، مع أنّ جمعاً من الرواة الذين أسند عنهم الشيوخ، لم يوصَفوا بأنّهم (أسند عنهم) وقد عددنا بعضهم عند دفع الإحتمال الثالث.

ولو قيل: انّ المراد بهذا الإحتمال أنّ الشيوخ أسندوا عن الرجل خصوص ماروا ه عن الصادق عليه السلام.

قلنا: هذه الخصوصية تنافي الإحتمال نفسه، إذ معنى الإسناد عنه هو أنّ للشيوخ طريقاً متصلاً إلى الراوي، بقطع النظر عن نوع الرواية و شخص من يروي عنه الراوي، فلا يفرق بين ما يرويه عن الصادق و بين ما يرويه عن الباقر

عليه السلام، إنّما المهمّ وجود سندٍ للشيوخ يوصل الى الراوي عنهما -حتّى يصدق أنّه أسند عنه الشيوخ.

مضافاً الى أنّ هذه الخصوصية غير موجودة في كلام الملتزم بهذا الإحتمال ولا تدلّ عليه خصوصية في الكلمة نفسها.

و أورد عليه أيضاً ما حاصله أنّ في الموصوفين كثيراً ممّن لم يعرف حاله ولا له حديث في كتبنا، فكيف يقال في حقّه أنّ الشيوخ رووا عنه بالأسانيد (٩٩) وهذا الإيراد ظاهر.

ولابدّ من التذكير بأنّ العلاّمة المجلسي الثاني صاحب البحار استعمل هذه الكلمة في كتاب رجاله المعروف باسم الوجيزة، في ترجمه الموصوفين بها في رجال الشيخ، من دون تعيين مفادها بنظره، والظاهر أنّه تابع الشيخ الطوسي في ذلك، لانحصار موارد ذكره لها بما ذكره الشيخ الطوسي.

والظاهر - أيضاً - أنّه أرجع الضمير المجرور في (عنه) إلى الراوي، لأنّه استعمل الضمير المثنى، بعد ذكر اسمين موصوفين بالكلمة فيقول مثلا: جناب ابن عائذ وابن نسطاس العزرمي: أسند عنهما (١٠٠)، وكذا في موارد أُخرى (١٠١) وبما أنّ المجلسي رحمه الله لم يتطرّق لذكر ابن عقدة ولا لغيره ممّن يصلح أن يكون فاعلاً للفعل «أسند»، فمن المحتمل - قويّاً - أن يكون الفعل - في نظره - مبنيّاً للمفعول.

كما يبدو اهتمامه بهذا الوصف، ولعلّه يلتزم بما التزم به والده المولى محمد تقي من دلالة الكلمة على المدح، أوالتوثيق.

الإحتمال السادس:

أنّ الشيخ الطوسي يقول عن نفسه: «أُسْنِدُ عنه» أي انّ للطوسي سنداً متصلاً بالراوي يروي عنه.

ويدفعه:

أنّ كثيراً من أصحاب الأئمة عليهم السلام المذكورين في الرجال، قدصحّ للشيخ الطوسي طرق مسندة إليهم، و خاصة أصحاب الأُصول والكتب، وقد ذكر طرقه إليهم في المشيخة الملحقة بكتابه «**تهذيب الأحكام**»، و أورد أسماءهم في

كتاب «**الفهرست**».

فلو كان الشيخ قاصداً من قوله: «**أُسندُ عنه**» التعبير عن وجود طريق له إلى الموصوفين، لزم أن يذكر هذه الكلمة مع كلّ أُولئك الرجال الذين له إليهم طريق مسند، وعددهم يتجاوز التسعمائة، دون الإقتصار على «٣٤١» رجلاً فقط.

فمَن ذكرهم الشيخ في الرجال، من دون وصف، مع توفر جهات هذا الإحتمال فيهم:

كليب بن معاوية الأسدي:

ذكره الشيخ في باب أصحاب الباقر عليه السلام (١٠٢) و في باب أصحاب الصادق عليه السلام (١٠٣) ، وفي باب من لم يرو عنهم (١٠٤) من دون أن يصفه بأنّه «أسند عنه» مع أنّ له إليه طريقاً، ذكره في «الفهرست» (١٠٥)

وحمادبن عثمان، ذوالناب:

ذكره الشيخ في باب أصحاب الصادق عليه السلام (١٠٦) وفي باب أصحاب الكاظم عليه السلام (١٠٧) و في باب أصحاب الرضا عليه السلام (١٠٨) من دون أن يصفه كذلك.

مع أنّ له إليه طريقاً، في «الفهرست» (١٠٩).

الإحتمال السابع:

إنّ المراد أنّ الراوي أسند الحديث عن الإمام، أي: رفع الحديث إلى قائله نقلاً عن الامام عليه السلام، و ألّف على ذلك ما يعدّ مُسنداً للإمام.

و استفادة هذاالمعنى من عبارة «أسند عنه» يحتاج إلى توضيح، وهو: أنّ الفعل «**أسْنَدَ الحديث**»ـ كما مرّ في صدرالبحث ـ معناه: رَفَعَ الحديثِ إلى قائله، فإذا قيل: أسْنَدَ فلانٌ الحديثَ عن زيد، فمعنى هذه الجملة أنّ فلاناً رفع الحديث إلى قائله نقلاً عن زيد.

وبعبارة أُخرى: إنّ حرف المجاوزة «عن» تزيد على «أسْنَد» خصوصية مّا، لأنّ مدخول حرف المجاوزة «ضمير» يعود إلى شخص غيرالمسند إليه الحديث، فإنّ

الذي يسند إليه الحديث هو قائله، و أمّا المسند عنه الحديث فهو ناقله، وهو الواسطة بين الراوي والقائل.

هذا من الناحية اللغوية.

و إذا لاحظنا التعبير، من ناحية اصطلاح «الإسناد» في علم الدراية، فهو كما مرّ أيضاً: رفع الحديث إلى النبي صلّى الله عليه وآله، والحديث المسند: هوالحديث الذي يُذكر سنده المتصل من الراوي إلى النبي صلّى الله عليه وآله، و بإضافة كلمة المجاوزة «عن» إلى هذاالمعنى المصطلح يتحصل من عبارة «أسند عنه»: أنّ الراوي يرفع الحديث إلى النبي صلّى الله عليه وآله بسند متصل نقلاً عن غيره.

فقائل الحديث المُسْنَد، إنّما هوالنبي صلّى الله عليه وآله، و ناقل الحديث المُسْنَد لابدّ أن يكون هوالواسطة الذي يروي عنه الراوي، وليس هو في بحثنا إلاّ الإمام. ومن الواضح أنّ الشيخ لم يخالف اللغة ولا الإصطلاح في تعبيره هذا. لكن الجزم بإرادته هذاالمعنى، يتوقف على ثلا ثة أُمور:

الأمر الأوّل: أنّ الفعل مبني للمعلوم، و فاعله ضمير يعود إلى الراوي.

الأمر الثاني: أنّ الضمير المجرور بعن، يعود إلى الإمام.

الأمر الثالث: أنّ الأحاديث التي ينقلها الراوي عن الإمام، إنّما هي مسندة، أي مرفوعة إلى النبي صلّى الله عليه وآله، مرويّة عن الإمام بطريقه المسند المتصل به صلّى الله عليه وآله.

ولو تمّت هذه الأمور، لثبت أنّ معنى الجملة المذكورة هوالذي استفدناه منها لغةً و اصطلاحاً، لكن هذا لا يعدّ مبرراً لتخصيص عدّة من الرواة بالوصف المذكور، دون غيرهم ممّن تجمّعت فيهم الشرائط المفروضة في هذاالمعنى، فقد عثرنا في محاولة تتبعية موجزة على كثير من الأسماء التي التزمت بمنهج الإسناد المذكور، ومع هذا فإنّ الشيخ لم يصفهم بقوله «أَسْنَدَ عنه» مع ذكره لهم في الرجال إذن فما هوالموجب لتخصيص عدّة معدودة بالوصف المذكور؟.

ولذا مسّت الحاجة إلى عقد أمر رابع لبيان المخصّص الذي وُفّقنا للتوصّل إليه، وهو أنّ كل واحد من الموصوفين قد جمع ما رواه عن الإمام من الأحاديث المسندة إلى النبي صلّى الله عليه وآله في كتاب باسم المُسْند.

فلنحقّق في هذه الأمور:

الأمر الأول: أنّ الفعل معلوم الفاعل وهوالراوي:

من المعروف أنّ الرجاليين يذكرون بعد اسم الراوي ما يتعلق به من الخصوصيات، من صفة أو تأليف أو شيخ أو راو، أو غير ذلك.

و بما أنّ الشيخ خصّ كتاب رجاله لتعديد أسماء أصحاب كلّ إمام في باب من روى عنه، ولذا سمّى كتابه بالأبواب، ولم يؤلّفه لغرض الجرح والتعديل، فلذا لم يتعرّض لهذين إلاّ نادراً، و طريقته أن يذكر اسم الراوي وكنيته و نسبته و نسبه مكتفياً بذكره في أحدالأبواب عن التصريح بأنّه من أصحاب الإمام المعقود له الباب، لأنّ شرطه في الكتاب، والمعنون به كل باب، هو ذكر ما لذلك الإمام من أصحاب في ذلك الباب، ولذا لا يصرح بأنّه روى عنه، إلاّ إذا كان في التصريح بذلك فائدة و أثر، كما إذا أراد أن يذكر معه روايته عن إمام آخر، فإنّه يقول: روى عنه وعن الإمام الآخر، مثلاً: في ترجمة حمادبن بشر، من أصحاب الباقر عليه السلام قال: «روى عنه وعن أبي عبدالله عليه السلام (١١٠) أو إذا أراد أن يؤكّد على أنّ الراوي يروي عن إمامين عليهماالسلام كالصادقين مثلاً، فإنّه يقول: روى عنهما، كما في ترجمة جابربن يزيد الجعفي (١١١) ، و محمّدبن بن اسحاق بن يسار المدني صاحب المغازي (١١٢) ، و محمّدبن مسلم بن رباح الطائفي (١١٣) ، ووهب بن عمروالأسدي (١١٤) .

ومن المعلوم ـ لدى خبراء الفنّ ـ أنّ فاعل «روى» إنّما هوالراوي المذكور هذاالكلام في ترجمته، وهذا هوالمتعيّن عندهم.

و كذلك لو أراد أن يعرّفه بخصوصية لروايته، كقوله «أَسْنَدَ» فانّ الإسناد من سنخ الرواية والنقل، وهو من عمل الراوي وصفاته المرتبطة به، فلابدّ أن يكون القائم بالإسناد والفاعل له هوالراوي.

و اذا اقترنت كلمة «أسند» بكلمة «روى» كما ورد في بعض التراجم (١١٥) ، فإنّ وحدة السياق عند ما يتحدّث عن خصوصيات الراوي و روايته، دليل على أنّ الفعل مبنيّ للفاعل، و أنّ القائم بالإسناد هوالقائم بالرواية، و هوالراوي وقد نُقل هذاالرأي عن المحقق الشيخ محمّد، والفاضل الشيخ عبدالنبي في الحاوي (١١٦) .

ومقصودالشيخ التنصيص على إسناد الرواية عن الإمام، باعتبار أنّ الإسناد له خصوصيّة زائدة على مجرد الرواية. وقد يُستأنس في هذاالمقام بما ذكره الخطيب البغداديّ في ذكر الإمام الباقر عليه السلام ما نصّه: و قد أَسْنَدَ محمدبن علي الحديث عن أبيه (١١٧) و ذكر حديثاً مسنداً مرفوعاً إلى النبي صلّى الله عليه وآله رواه الإمام الباقر عن أبيه عن آبائه معنعناً وقال ابن الجوزي: أَسْنَدَ أبوجعفر، عن جابربن عبدالله و أبي سعيد الخدري و أبي هريرة (١١٨) وقال في ترجمة الصادق: أَسْنَدَ جعفربن محمد، عن أبيه (١١٩) والملاحظ أنّ ابن الجوزي استعمل قوله (أسند فلان عن فلان) في كثير من التراجم بعد طبقة الصحابة، فليلاحظ هذا، مضافاً إلى ما سيأتي في الأمر الثاني من إثبات عودالضمير في (عنه) إلى الإمام، وهو يقتضي تعيّن كون الفعل (أسند) منسوباً إلى الراوي.

الأمرالثاني: أنّ الضميرالمجروربعن يعود إلى الإمام عليه السلام

لاخلاف بين الخبراء في أنّ من دأب الشيخ استعمال الضمائر العائدة إلى الأئمة في كل باب بدلاً من ذكر أسمائهم، فيقول في باب أصحاب الباقر عليه السلام مثلاً: روى عنه (١٢٠) والضمير عائد إلى الباقر عليه السلام بلاخلاف، أو يقول: روى عنهما (١٢١) والضمير عائد الى الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام و إن لم يسبق لهما ذكر ظاهر وهذا اصطلاح من الشيخ، و أطبق الأصحاب على الإلتزام به.

ثمّ إنّ وحدة السياق في تعبيرالشيخ، كما يقول الكلباسي (١٢٢) تقتضي عودالضمير المجرور بعن في قوله «أسند عنه» إلى الإمام الذي عُقدالباب لذكر أصحابه، فالمفهوم من قول الشيخ في ترجمة غياث‌بن إبراهيم ـ مثلاً ـ من أصحاب الصادق عليه السلام: «أسند عنه» و روى عن أبي الحسن عليه السلام (١٢٣) هو أنّ الرجل أَسْنَدَ عن الصادق عليه السلام وله الرواية عن الكاظم عليه السلام. وقد التزم بذلك الشيخ محمد والشيخ عبدالنبي في الحاوي (١٢٤) .

هذا، مضافاً إلى أنّ الضمير لولم يعد الى الإمام، فلابدّ أن يكون عائداً إلى الراوي، إذ لامعنى لعوده إلى غيرهما، كما لم يحتمله أحد أيضاً، ولو عاد إلى الراوي لكان قوله «أسندَ عنه» دالاً على خصوصية في الراوي، فهي لابدّ أن تكون ملازمة له في جميع الأبواب كسائر خصوصياته وصفاته، لكن هذا لم يثبت مع الموصوفين بكلمة

أسند عنه، فإنّ الراوي المذكور في ثلاثة أبواب مثلاً، لم يوصف إلاّ في باب واحد، وقد أشرنا إلى بعض الرواة من هذاالقبيل فيما سبق.

و يؤيّده أنّ الفعل مبني للفاعل، كما أثبتناه في الأمر الأوّل.

كما يؤيّده أنّ ابن حجر العسقلاني عند نقله عن الطوسي في ترجمة إبراهيم بن الزبرقان، أظهر الضمير في قوله: «أسْنَدَ عنه» فقال: قال أبوجعفر الطوسي في رجال الشيعة: إبراهيم بن الزبرقان التيميّ الكوفي، أَسْنَدَ عن جعفرالصادق (١٢٥) ، بينما الموجود في رجال الشيخ: «أسند عنه» (١٢٦) .

الأمرالثالث: الأحاديث التي يرويها هؤلاء الرواة إنّما هي مسندة عن الإمام إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله:

الذي يبدولنا، صحّة ما يقال من أنّ الرواية عن هؤلاء الموصوفين بهذه الكلمة «أسند عنه» قليلة جداً (١٢٧) لكن هذا إنّما قيل عندالبحث في خصوص المصادر الحديثية المعروفة بالأُصول الأربعة، والتي تعنى بالأحكام الشرعية فقط.

و أمّا المصادر الحديثية الأُخرى، و خاصة تلك التي تتفنّن في إيراد الأحاديث، ككتب الأمالي التي تعتمد ـ في جملتها ـ على التنوع و تهدف إلى إيراد أحاديث المناسبات الزمانية والمنكانية، و خاصةً أحاديث الفضائل، و تعتمد ذكرالرواية من طرق العامة التي هي أبلغ في الإحتجاج، أمّا هذه المصادر ففيها الكثير من روايات هؤلاء الموصوفين، منهم:

من أصحاب الصادق عليه السلام: جابربن يزيدالجعفي، و غياث بن إبراهيم، والحسن بن صالح بن حيّ، و حفص بن غياث القاضي، ومحمدبن الإمام الصادق عليه السلام ومحمدبن مروان، ومحمدبن مسلم، و سفيان بن سعيدالثوري.

ومن أصحاب الكاظم عليه السلام: موسى بن إبراهيم المروزي، وعبدالله بن علي.

ومن أصحاب الرضا عليه السلام: أحمدبن عامرالطائي، و داودبن سليمان القزويني، و عبدالله بن علي، وعلي بن بلال، وغير هؤلاء ممّن يأتي ذكرهم، و الإستقصاء لأسانيد عامة الروايات يدلّنا على ما نقول، وليس المدّعى أنّ جميع روايات هؤلاء مسندة، بل المقصود أنّ هؤلاء الرواة لهم روايات مرفوعة مسندة عن

ذلك الإمام.

* * *

و إذا تمّت هذه الأمور، ثبت أنّ الرواة المذكورين، لهم روايات مسندة كذلك رووها عن الإمام، لكن هل مجرّد هذا هوالمبرّر لأن يقول الشيخ في حقهم «أسند عنه»؟

هذا ما دعانا إلى الإجابة عنه في:

الأمرالرابع :وهوأنّ الراوي للحديث المذكور، الموصوف بأنّه «أسند عنه إنّما ألّف كتاباً يحتوي على ما رواه ذلك الإمام عليه السلام مسنداً إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلم:

ليس كلّ من روى الحديث المسند إلى النبي صلّى الله عليه وآله، عن أحدٍ من الأئمّة، يوصف بأنّه «أسند عنه»، فإنّا نجدالكثير بن ممّن التزموا المنهج المذكور في رواياتهم، لكن الشيخ لم يصفهم بذلك، منهم:

إسماعيل بن مسلم، ابن أبي زياد، السكوني، الشعيري الكوفي.

فإنّه روى عن الصادق عليه السلام كذلك: أي بسندٍ مرفوع متصل بالنبي صلّى الله عليه وآله كثيراً جداً فني أمالي المفيد (ص٢١٥)

وفي أمالي الطوسي: الجزء الأوّل ص ١٢٠ و ٢٣٨ و ٣٦٩ و ٣٧٦ و ٤٨٣ و ٤٩٥ و ٥١٧ و ٥٢٦ و ٥٤٤.

و في الجزء الثاني منه: ص ٥٢ و ٥٤.

و في أمالي الصدوق: ص ٥٥ و ٥٩ و ١٧٨ و٢٥٧و٢٩٢ و٣٢٧و٤٣٤.

والخصال للصدوق: ص ٣ و ١ و١٢ - ١٣ و ٣٤ - ٣٦ و ٤١ و ٤٨ و ٥٤ و ٥٥ و ٩٣و١٠٧و ١٠٨ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٧٥ و ١٩٧ و ٢١٧ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٢٨ و ٢٦٠ و ٢٩٩ و ٣٠١ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٥ و ٥٠٥.

وفي ثواب الأعمال للصدوق. ص ١٥ و ١٩ و ٢٣ و ٢٧ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٥٢ و ١٦٤ و ١٦٧ و ٣٠ و ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٥١ و ٥٣ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٢٨ و ١٤٠ و ١٧٢ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢٢٤ و ٢٣٠ و ٢٤٢ و ٢٥١ و ٢٥٣ و ٢٥٦ و ٢٦٠ و ٢٧١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و

٢٧٦ و ٢٧٩.

و مع كثرة ما للرجل من الروايات المسندة فإنّ الشيخ ذكره في رجاله من دون وصف بأنّه أسند عنه (١٢٨) .

والحسن بن علي بن فضال

روى عن الرضا عليه السلام مرفوعاً كذلك، في أمالي الصدوق ص٤٨ و ٥٧ و ٥٨ و ٨٢ و ٢٨٥.

و في إكمال الدين للصدوق: ص١٩٥.

و ذكره الشيخ في رجاله، بلا وصف (١٢٩) .

وسليمان بن جعفرالجعفري

روى عن الرضا عليه السلام في الخصال للصدوق: ص ٩٦ و ٢٠٨ و ٢١٤ و ٢٧٠.

و ذكره في أصحابه من الرجال، من دون وصف (١٣٠) .

وسليمان بن مهران الأعمش.

روى عن الصادق عليه السلام كذلك، في أمالي الصدوق ص ١٦٢ و ٣٢٢ و ٥٨٧.

و في الخصال ص٥٥٢ و ٥٥٨. و ذكره في أصحابه من دون وصف (١٣١).

وطلحة بن زيد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً كذلك، في أمالي الصدوق: ص٣٥و ٢٤٠.

و في الخصال له: ص ٢٢٠، و في ثواب الأعمال له: ص ١٨ و ٥٢.

و ذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٢).

والحسين بن زيدالشهيد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً كذلك، في أمالي الطوسي، الجزء

الأوّل ص١٩٦ و ٢٣٣.

و في الجزء الثاني: ص٧١ و ٧٨ و ٢٤٥ و ٢٤٧.

و أمالي الصدوق: ص ٣٧٩ و ٤٢٥ و ٢٦٧ و ٣٤٣ و ٤٤٦.

و في أمالي المفيد ص ٩٧ و ٧١ و ١١١، و في ثواب الأعمال للصدوق ص١٧٤، و في إكمال الدين للصدوق ص٢٦٤.

و في الخصال للصدوق ص ٥ و ١٧ و ١٣٨ و ٤٠٠ و ٤٠٥ و ٤٤٥ و ٥٤١.

و ذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٣).

و عبدالسلام بن صالح، أبوالصلت الهروي:

روى عن الرضا عليه السلام مسنداً كذلك، في أمالي الصدوق: ص ١٦٩ و ٢٣٨. وفي الخصال له ص ٥٣ و ١٦٤. وفي إكمال الدين ص٤٩ و ٢٤٨.

و ذكره في أصحابه، من دون وصف (١٣٤).

وعبدالله بن الفضل الهاشمي:

روى عن الصادق عليه السلام في أمالي الصدوق: ص٥٠ و١١١ و ٢٩٥ و ٤٢٩ و ذكره في أصحابه، بلا وصف (١٣٥).

وعلي بن جعفرالصادق عليه السلام:

روى عن أخيه الكاظم عليه السلام في أمالي الصدوق ص٢٠٢ و ٢٩٦، وفي أمالي الطوسي ج١ ص١١٧ و ٢٠٦ و ٣٦٥، وفي ج٢ ص١١٢ و ١٨٣ و٢٣١، و ذكره في أصحابه من دون وصف وقال: له كتاب ما سأله عنه (١٣٦).

و روى أيضاً مسنداً عن أبيه الصادق عليه السلام في أمالي الطوسي ج٢ ص١١٠.

و روى عن الرضا عليه السلام كذلك، في أمالي الطوسي ج١ ص٣٥٠.

و مسعدة بن صدقة:

روى عن الصادق عليه السلام كذلك في أمالي الصدوق: ص١٧٦ و٢٣٦ و

٢٦٧، و في الخصال له ص ١٤٧ و ٣٨٦ و ٤١١ و ٥٠٤، و في ثواب الأعمال له ص ٢٥ و ٢٦ و ٣٠ و١٦٥ و ١٨٦ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ١٦١، و في أمالي الطوسي ج٢ ص١٨٤ وله رواية كثيرة في كتاب «قرب الإسناد» للحميري، ذكره الشيخ في اصحاب الصادق (ع) من دون وصف (١٣٧).

والمفضل بن عمر الجعفي:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في أمالي الطوسي الجزء الأول ص١٠١ و ٣١١، والجزء الثاني ص٣٨، وفي أمالي الصدوق ص٢٤٨، و في إكمال الدين ص ٢٤٥، و ذكره في أصحابه من دون وصف (١٣٨).

ووهب بن وهب أبوالبختري القرشي:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في الخصال ص٦، و في أمالي الصدوق ص٢٣٥ و ٢٥١ و ٢٨٥ و ٤٩٦ و ٥١٩، و في ثواب الأعمال ص٤٤ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٩ و ١٥٥ و ذكره في الرجال من أصحابه بلا وصف (١٣٩).

ومسعدة بن زياد:

روى عن الصادق عليه السلام مسنداً في الخصال ص٥٥، و في أمالي الصدوق ص٢٥٦ و ٥٢٠، وفي ثواب الأعمال ص٢٥٥. و ذكره في الرجال من أصحابه، بلا وصف (١٤٠).

و غير هؤلاء كثير من الرواة.

فلماذا لم يصف الشيخ الطوسي هؤلاء بوصف «أسندَ عنه» و إنّما خصّ الوصف بعدّة معدودة؟! و للإجابة على هذاالسؤال، توصّلنا الى الأمر الرابع، وهو أنّ الراوي الذي اعتمد المنهج المذكور في روايته، إنّما ألّف كتاباً جامعاً لما رواه عن الامام عليه السلام مع كون رواياته على هذاالمنهج، أي منهج الإسناد والنقل ـ عن الإمام ـ لما يرويه الإمام مسنداً أي مرفوعاً إلى النبي صلّى الله عليه وآله و لإثبات هذاالأمر، و توضيح ثبوته، قمنا بمحاولةٍ تتبعية واسعة، جرياً وراء أسماء الرواة الموصوفين، و توصّلنا ـ بتوفيق من الله ـ إلى أنّ جمعاً منهم لهم كتب، يروون ما فيها

من حديث عن الامام عليه السلام على المنهج المذكور أي بالسند المتصل المرفوع الى النبيّ صلّى الله عليه وآله، وقد يسمّى مثل هذاالكتاب «بالنسخة»، باعتبار أنّ جميع ما فيه منقول جملة واحدة عن الإمام عليه السلام (١٤١) كما يعبّر عنه «بالأصل»، فيما إذا كان معتبراً و معتمداً (١٤٢) و قد يعبّر عنه بـ «الكتاب المبوّب» أو بكتاب مقيداً بكونه «عن ذلك الإمام» و ربما يعبّر عند باسم (المُسْنَد) منسوباً إلى الإمام المنقول عنه، وهذه التسمية الأخيرة تؤكّد ما ذهبنا إليه من تفسير جملة «أسْنَدَ عنه» و إليك قائمة بمن عثرنا على ذكر تأليفه على هذاالمنهج، ممّن ذكره الشيخ، و ذكر بعض موارد حديثه على المنهج أيضاً.

١ ـ محمّدبن الإمام الصادق جعفربن محمد عليه السلام

قال الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام بعد ذكر نسبه: المدني، ولده عليه السلام، أسند عنه، يلقّب بديباجة (١٤٣) وقال النجاشيّ: له نسخة يرويها عن أبيه، وقال في طريقه: حدّثنا محمدبن جعفر عن آبائه (١٤٤) وقد عثرت على بعض أخباره في الكتب التالية:

أمالي الصدوق: ص ٤٣٥ و ٤٩٨.

أمالي المفيد: ص٢٥ و ٥٤ و ١٦٨ و ١٩٤.

أمالي الطوسي ج١ ص٣٤ و ٨١ وج٢ ص٨٧ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٧ و ١٩٠.

٢ ـ داودبن سليمان بن يوسف:

قال الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام بعد ذكر نسبه: أبو أحمد الغازي «أسند عنه» روى عنه ابن مهرويه (١٤٥) .

و قال النجاشي: ذكره ابن نوح في رجاله، له كتاب عن الرضا عليه السلام (١٤٦) وعدّه المفيد من خواصّه و ثقاته (١٤٧) .

و وقفنا على رواياته المسندة التالية:

في مناقب أميرالمؤمنين، لابن المغازلي الشافعي: ص٤٤ رقم الحديث ٦٦.

و في أمالي الصدوق ص٢٣٧، و في الخصال له ص ١٦٥ و ١٧٨ ـ ١٧٩.

و في ثواب الأعمال له ص ٢١٢، و في عيون أخبارالرضا عليه السلام له: ج١ ص ١٧٨ ـ ١٧٩ و ١٨٨ و ٢٠٢ و ص٢١٩ و ٢٤٣. و في ج٢ ص٨ و ٢٤ ـ ٤٨

و ٥٧ و ٧٨.

وفي أمالي المفيد ص ٦٦ و ٧٢ و ١٩٤ و ٨٠ و ١٩٠.

و له رواية في كتاب «الغدير» للعلاّمة الأميني الجزء الأول ص٢٨.

وفي أمالي الطوسي: ج١ ص٤٩ و ٥٥ و ٧٦ و١٥٨ و ١٦٥ و ١٦٨ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٤٦ و ٣٥٢ و في ج ٢ ص ١٨٣.

و له رواية في البحار، للمجلسي: ج٤٠ ص٢٢، عن اليقين لابن طاوس: ص١٧٩.

و أيضاً في البحار ج١٠٧ ص ١٩٠ و ص١٦٦ و ج ١٠٨ ص٤٧ و ج ١٠٩ ص١١٥ - ١١٦.

٣ ـ أبان بن عبدالملك الخثعمي:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق، ثم قال: الكوفي، أسند عنه (١٤٨).

و قال النجاشي بعد ذكر اسمه: الثقفي، شيخ من أصحابنا، روى عن أبي عبدالله عليه السلام كتاب الحج (١٤٩) و احتمل السيّد الخوئي اتحاد الخثعمي والثقفي (١٥٠).

٤ ـ محمد بن ميمون التميمي الزعفراني:

عنونه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال أسند عنه، يكنى أبا النضر (١٥١).

و قال النجاشي: عاميّ، غير أنّه روى عن أبي عبدالله عليه السلام نسخة (١٥٢).

و له رواية موقوفة على عليّ، في أمالي الطوسي ج١ ص٢١٣.

٥ ـ حفص بن غياث:

عنونه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال بعد نسبه: أبوعمر، النخعي القاضي الكوفي، «اسند عنه» (١٥٣).

و قال النجاشي: له كتاب... عن عمر بن حفص بن غياث، ذكر كتاب أبيه، عن جعفر بن محمد عليهما السلام وهو سبعون و مائة حديث أو نحوها (١٥٤).

وقال الشيخ: عامي المذهب، له كتاب معتمد، (١٥٥).

و ذكر الرازي كتابه (١٥٦).

و له رواية مسندة عن الصادق في أمالي الصدوق ص٥٢١، و ثواب الأعمال

ص٢٤٧.

٦ ـ محمدبن إبراهيم العباسي الإمام:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: العباسي، الهاشمي، المدني «أسند عنه» أُصيب سنة (١٤٠) وله سبع وخمسون سنة، وهوالذي يلقب بابن الإمام (١٥٧).

وقال النجاشي: له نسخة عن جعفربن محمّد كبيرة (١٥٨).

٧ ـ عبدالله بن علي:

عنونه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: «اسند عنه» (١٥٩).

وقال النجاشي: روى عن الرضا عليه السلام: وله نسخة رواها ... قال: حدّثنا علي بن موسى الرضا عليه السلام بالنسخة (١٦٠).

و قال ابن عقدة: أخبرني عبدالله بن علي، قال: هذا كتاب جدّي عبدالله بن علي، فقرأت فيه: «أخبرني علي بن موسى أبوالحسن، عن أبيه، عن جدّه جعفربن محمد، عن آبائه، عن عليّ عليهم السلام أنّ النبي صلّى الله عليه وآله... (١٦١).

و روى الطوسي في أماله عنه في الموارد التالية: ج١ ص٣٤٥ و ٣٤٨ مكررا و ص ٣٥٠ و ٣٥١ ثلاثة أحاديث وص ٣٥٢ و ٣٥٤.

٨ ـ محمدبن أسلم الطوسي، المتوفّى سنة (٢٤٢)

عنونه الشيخ، في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: أسند عنه (١٦٢).

وقال السيّد بحرالعلوم في هامشه: هوالذي روى حديث سلسلة الذهب عن الرضاعليه السلام،وقد نقله الأربلي فيكشف الغمّة،عنكتاب تاريخ نيسابور(١٦٣)

وقد ذكر له الچلبي والأفندي كتاباً باسم «المُسند» (١٦٤).

٩ ـ أحمدبن عامربن سليمان الطائي:

عنونه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، و قال: روى عنه ابنه عبدالله بن أحمد، «أسند عنه» (١٦٥).

و قال النجاشي: ولد سنة (١٥٧) ولقي الرضا سنة (١٩٤) وله نسخة رواها عن الرضا عليه السلام. و قال النجاشي: دفع إليّ هذه النسخة، نسخة عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي: أبوالحسن أحمدبن محمدبن موسى الجُندي شيخنا رحمه الله قرأتُها عليه: حدّثكم أبوالفضل عبدالله بن أحمدبن عامر، قال: حدّثنا أبي، قال:

حدّثنا الرضا علي بن موسى عليه السلام، والنسخة حسنة (١٦٦).

و ذكرالشيخ الحُرُّ طريقَه إلى كتاب «صحيفة الرضا عليه السلام» و فيه: ... عبدالله بن أحمدبن عامر الطائي، عن أبيه، عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام (١٦٧).

أقول: صحيفة الرضا، هوالمسمّى بمُسند عليّ الرضا عليه السلام و بمُسند أهل البيت، و هوالكتاب المعروف المشهور بين الطوائف الإسلامية، وله طبعات عديدة وقد طُبع باسم «كتاب ابن أبي الجعد» وهي كنية الطائي، و رتّبه الشيخ عبدالواسع الواسعي، و طُبع ترتيبه باسم «مسند الإمام الرضا».

و قال الخطيب البغدادي في ترجمة عبدالله بن أحمدبن عامر: روى عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام، عن آبائه نسخة (١٦٨) .

و قال الذهبي في ترجمة عبدالله أيضاً: عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه بتلك النسخة (١٦٩) .

و قد روى ابن عقدة الحافظ الكتاب، قائلاً: أخبرني عبدالله بن أحمدبن عامر في كتابه قال: حدّثني أبي، قال: حدّثني علي بن موسى بهذا (١٧٠) .

وقد وردت بعض رواياته في الكتب التالية:

في «مناقب عليّ بن أبي طالب» لابن المغازلي: ص٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ وص ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣.

و في «الكفاية في علوم الرواية» للخطيب البغدادي ص١٣٦.

و في «عيون أخبارالرضا للصدوق ج١ ص٢٠٢ وج٢ ص ٢٤ و ٤٩ و ١٣٣.

و في «الخصال»، له: ص ١٩٠ و ٢٨٥ و ٢٩٥ و ٣١٢.

و في أمالي الطوسي ص٣٥٤ و ٣٥٥ الجزء

و في «البحار» ج٤٠ ص٢٤، عن اليقين ص ١٩٠.

و في «الخصال» موقوفاً على عليّ عليه السلام ص١٧٣ و ١٩٠ - ١٩١ و ص ٢٠٢ - ٢٠٣ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ص ٢٨٦ و ص ٢٨٩ - ٢٩٠ و ص ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٣١٣ و ٣٥٤ و ٣٥٩.

١٠ - موسى بن إبراهيم المروزي:

عنونه الشيخ، في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: أسند عنه (١٧١).

وقال في الفهرست: له روايات يرويها عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام (١٧٢).

و قال النجاشي: له كتاب، ذكر أنّه سمعه و أبوالحسن عليه السلام محبوس عند السنديّ بن شاهك (١٧٣).

وقال الچلبي: مسند الإمام، موسى بن جعفر، الكاظم: رواه أبونعيم الإصبهاني، و روى عنه ـ أي عن الإمام ـ هذاالمُسند، موسى بن إبراهيم (١٧٤).

وقد عثر شقيقي السيد محمدحسين الحسيني الجلالي، على هذاالمسند، وحقّقه، وطبع في طهران ـ إيران، بمطبعة بهمن، سنة (١٣٥٢)، وقال: في المقدّمة: إنّ اسم الكتاب جاء في صدرالنسخة المخطوطة، و في السماعات التي سجّلت عليها، هكذا: «مسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام» (١٧٥)، وفي النسخة عدّة سماعات أقدمها سنة (٥٣٤) و (٥٥٠) (١٧٦).

و أحاديث الكتاب مسندة على النهج المذكور، أي أنّ الإمام يروي الروايات عن أبيه عن آبائه عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم، عدا بعض الأحاديث، حيث جاء فيها «عن الإمام، عن النبي» والظاهر أنّ هذا حدث بتصرّف الرواة أوالنساخ، اختصاراً.

وقد عثرت على أحاديث للمروزي، عن الإمام على المنهج المذكور، في المصادر التالية: في الأمالي الخميسيّة للإمام المرشد بالله الزيدي ج١ ص١٣٣ و ١٣٧ و ١٤٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٧٧ و ١٨٤.

في المناقب، لابن المغازلي ص٣٤٣ ـ ٣٤٤ و ص ٣٩٥.

في ثواب الأعمال للصدوق ص ١٣٤، وفي الخصال له: ص ٢٠٨ و ٢٢٦ و ٥٠٧ و ٥٢٣. و في الأمالي له ص ٤٤٧.

وفي أمالي الطوسي، الجزء الأول ص٢٦٣ و ٣٠٠.

و له رواية في بحارالانوار ج ١٠٧ ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

١١ ـ إبراهيم بن محمد أبي يحيى المدني:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «أسند عنه» (١٧٧).

وقال النجاشي: ذكر بعض أصحابنا أنّ له كتباً مبوّبة في الحلال والحرام، عن أبي عبدالله عليه السلام (١٧٨).

وقال الشيخ: له كتاب مبوب في الحلال والحرام عن جعفر بن محمد عليه السلام (١٧٩).

والظاهر أنّ قولهما «عن جعفر عليه السلام» صفة للكتاب، أي إنّ الكتاب نقله إبراهيم عن الإمام.

١٢ ـ عبدالله بن بكير بن أعين:

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: الشيباني الأصبحي، المدني، ابن اخت مالك القصير «أسند عنه» (١٨٠)، وقال في الفهرست: فطحي المذهب، إلاّ أنّه ثقة، له كتاب (١٨١).

وقال النجاشي: له كتاب، كثير الرواة (١٨٢).

وقال أبوغالب الزراري في رسالته: كان... فقيهاً كثير الحديث (١٨٣) و روى كتابه بسنده (١٨٤).

وقال شيخنا الطهراني: مسند عبدالله بن بكير (١٨٥) بن أعين لأبي العباس، أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي، الهمداني، المعروف بابن عقدة، الزيديّ، الجارودي المتوفّى سنة (٣٣٣) (١٨٦)

أقول: من المحتمل قوياً، أنّ الكتاب لعبدالله، و أنّ ابن عقدة راوٍ له فقط، فليُتأمل، و قد وردت روايته المسندة عن الصادق عليه السلام في أمالي الطوسي (ج ٢ ص ٢٢٢).

١٣ ـ محمد بن مسلم بن رباح (ت ١٥٠):

عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: الثقفي، أبوجعفر الطحّان، الأعور، أسند عنه... روى عنهما عليهما السلام (١٨٧) وقال النجاشي: وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، وكان من أوثق الناس له كتاب يسمّى «الأربعمائة منسألة في أبواب الحلال والحرام» (١٨٨)

أقول: روى عن الصادق عليه السلام مسنداً موقوفاً على عليّ عليه السلام حديث الأربعمائة لاحظ الخصال ص ٥٧٦، وله رواية في أمالي الطوسي (ج ١ ص ٩٤ وج ٢ ص ٦٩).

١٤ ـ غياث بن إبراهيم الأسدي:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: أبومحمد، التميمي، الأسدي أسند عنه، و روى عن أبي الحسن (١٨٩) ، وقال في الفهرست: له كتاب (١٩٠) و ذكر كتابه أبوغالب الزراري (١٩١)

وقال النجاشي: ثقة، له كتاب مبوّب في الحلال والحرام (١٩٢)

و وردت رواياته في المصادر التالية:

في أمالي الصدوق ص١١ و ١٨ و ٥١ و ٥٥ و ٤٩٣، و في الخصال له ص١٩١ - ١٩٢، و في ثواب الأعمال له: ص ١٨٤ و ١٩٩، و في إكمال الدين له ص ٢٣٥، وفي أمالي المفيد ص٦١ و ص١٣١.

و موقوفاً على عليّ عليه السلام في أمالي الضدوق ص ٢٠٢ و ٢٦٥ و ٣١٣.

١٥ ـ غالب بن عثمان الهمداني:

ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: مات سنة(١٦٦)، وله ثمان وسبعون سنة وهوالمشاعري الشاعر، كوفي، أسند عنه، يكنى أباسلمة (١٩٣)

و قال النجاشي: كان زيديّاً، و روى عن أبي عبدالله عليهماالسلام ذكر له أحاديث مجموعة (١٩٤)

١٦ ـ إسماعيل بن محمدبن مهاجر:

قال الشيخ في أصحاب الصادق (ع): الأزدي، الكوفي، أسند عنه (١٩٥)

و قال النجاشي: له كتاب القضايا، مبوّب، وهوثقة (١٩٦)

والمقصود الذي نريد استفادته من هذاالعرض هو أنّ الكتب المنسوبة إلى هؤلاء المذكورين فيما سبق، إنّما هي الكتب التي رووها مجموعة، عن الإمام المرويّ عنه، ولقد رأينا أنّ الكتاب: تارة يُسمّى بالنُسخة، و أُخرى بالمسند، وقد يسمّى بالكتاب، أوالكتاب المبوّب، و يسمّى أيضاً بالأحاديث، أوالروايات.

ولي ملاحظة أُخرى مؤكّدة، وهي: أنّ كلاً من هؤلاء إنّما ألّف «**كتاباً واحداً**» فقط، فلابدّ أن تكون رواياته المنقولة عنه في بطون الكتب، إنّما هي من روايات كتابه و بهذا نعرف أنّ كتابه إنّما هو مؤلّف على منهج الاسناد المذكور.

فكثير من الموصوفين بقوله «**أسند عنه**» ليس له أكثر من كتاب واحد، منهم:

١ ـ إبراهيم بن نصر بن القعقاع.
٢ ـ أحمد بن عائذ بن حبيب.
٣ ـ إسحاق بن بشر، أبو حذيفة الخراساني.
٤ ـ إسماعيل بن محمّد بن إسحاق.
٥ ـ أيّوب بن الحرّ.
٦ ـ بسام بن عبدالله الصيرفي الأسدي.
٧ ـ جبلة بن حنان، وذكره النجاشي بعنوان: جبلة بن حيان (١٩٧).
٨ ـ الحارث بن عمران الجعفري
٩ ـ حديد بن حكيم
١٠ ـ الحسن بن صالح بن حيّ.
١١ ـ الحسين بن حمزة.
١٢ ـ الحسين بن عثمان بن شريك الرؤاسي.
١٣ ـ زهير بن محمد.
١٤ ـ الصباح بن يحيى المزني.
١٥ ـ صالح بن أبي الأسود.
١٦ ـ عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري، له رواية في أمالي الطوسي ج٢ ص٣٠٤.
١٧ ـ علي بن أبي المغيرة الزبيدي، ذكر له النجاشي كتاباً في ترجمة ابنه الحسن (١٩٨).
١٨ ـ علي بن بلال، من أصحاب الرضا عليه السلام.
له رواية في عيون الأخبار للصدوق ج٢ ص١٣٥ ، و في الأمالي له ص٣٠٩، و بحارالأنوار ج٣٩ ص٣٤٦.
١٩ ـ عليّ بن عبدالعزيز الفزاري.
٢٠ ـ عمر بن أبان الكلبي.
٢١ ـ الليث بن البختري المرادي.
٢٢ ـ محمد بن سليمان بن عبدالله الإصبهاني.
٢٣ ـ محمد بن شريح الحضرمي.

٢٤ ـ محمدبن مروان الذهلي، وانظر أمالي الصدوق ص٥٢٤.

و مجمل ما ذهبنا إليه هو أنّ هؤلاء المقول فيهم «**اسند عنه**» إنّما ألّفوا لذلك الإمام ما يعدّ «**مسنداً**» له.

ويبقى أمام هذاالرأي سؤالان:

السؤال الأوّل:

إذا كان هذاالعدد الكثير من الرواة، قد ألّفوا ما يسمّى «بالمسند» للإمام، فلماذا لم تعرف كتبهم جميعاً؟ و إنّما المعروف كتب قليل منهم، والمعروف إنّما يعرف اسمه فقط، و أمّا الموجود فعلاً فلا يتجاوز عدد أصابع اليد، فلماذا تخلو المعاجم والفهرستات عن ذكرها، حتى كتابي الطوسي والنجاشي المعدّين لاستقصاء مثل ذلك؟

والجواب:

أنّ روايات أكثر الموصوفين، قليلة جداً، بل غير موجودة أصلاً في كتبنا الحديثية، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، والذي يبدو لي بعد ملاحظة الأسماء في قائمة الموصوفين: أنّ أكثر هؤلاء غير إماميّين ففيهم كثير من الزيدية وعديد من العامة، بل عدّة منهم من كبار العامّة.

ومن الواضح لدى أهل الفنّ أنّ الفهارس إنّما وضعت لجمع أسماء المصنّفين الشيعة فقط، و إنّما يذكر غيرهم، إذا كانت روايات كتبهم معتمدة، ككتاب حفص بن غياث القاضي، وقد صرّح بهذاالشرط الشيخ الطوسي في مقدمة فهرسته (١٩٩) و يبدو ذلك من النجاشي أيضاً (٢٠٠).

فالسبب لعدم ذكر كثير من هؤلاء هو أولاً: أنّهم ليسوا من الشيعة الإمامية، أو أنّ كتبهم غير معتمدة، فلا يدخلون في الشرط المذكور.

والمرجع حينئذٍ هو سائر المعاجم وفهارس الكتب التي ألّفها العامة.

والسبب ـ ثانياً ـ : أنّ الفهارس الموضوعة إنّما تذكرالكتاب الذي وقع في أيديهم وتداولوه بطريق السماع أوالقراءة أوالإجازة أو غيرها من الطرق، ولا يذكرون فيها ما لم يقع بأيديهم من الكتب، ومن الواضح أنّ جميع الكتب المؤلّفة في العهود

السابقة لم تكن متداولة، إما لضياعها و تلفها، أو لوقوعها في زوايا النسيان و الإهمال.

ولا عجب في ضياع أكثر الكتب، فلنا أمثلة كثيرة لمثل ذلك، فكتب الصدوق التي تتجاوز الثلاثمائة، لا يذكر منها سوى اسم «٢٢٠» كتاباً، ولم يوجد منها سوى «١٨» كتابا مع أنّ وفاته متأخرّة إلى سنة «٣٨١» (٢٠١).

والعلاّمة الحلي المتوفّى سنة «٧٢٦» ألّف حوالي ألف كتاب، ولم يذكر من كتبه سوى «١٠١» ولم يوجد منها سوى «٣٦» كتاباً. فكيف بمن تقدم عصره وعاش في القرن الثاني؟!

ومن يدري؟ فلعلّ تلك المؤلّفات والكتب، لا تزال موجودة، لكن في خزائن الكتب البعيدة، أوالقريبة لكن في بطون القماطر والأسفاط وقد كشفت الأيّام بفضل الستهيلات التي تضعها المؤسّسات العلمية والفنيّة للرّواد، و بفضل الجهود المضنية والمحمودة التي يبذلها المحقّقون، عن عدّة ذخائر، كانت تعدّ من الضائعات، والتي لم تذكر في كتب الفهارس حتى أسماؤها.

مثل كتاب «مسند الإمام موسى بن جعفر» تأليف موسى بن إبراهيم المروزي، الذي حقّقه الأخ السيد محمدحسين الحسيني الجلالي.

ومثل كتاب «تفسير الحبري» أو «ما نزل من القرآن في عليّ» تأليف الحسين ابن الحكم بن مسلم الحبري الكوفي المتوفى سنة «٢٨٦»، الذي وُفقّت لتحقيقه، والذي لم يذكره حتى المتأخرون من أصحاب الفهارس.

ومثل كتاب «الإمامة والتبصرة من الحيرة» تأليف الشيخ علي بن الحسين بن بابويه، والدالشيخ الصدوق، والمتوفّى سنة «٣٢٩» الذي حقّقته أيضاً.

السؤال الثاني:

أنّا نجد في الرواة من تجمّعت فيه هذه الشروط، أعني روايته عن الإمام، ما أسنده الإمام عليه السلام إلى النبي صلّى الله عليه وآله في نسخة، ومع ذلك فإنّ الشيخ لم يصفه بقوله «**أسند عنه**» ،مثل:

إسماعيل ابن الإمام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام:

روى عن أبيه الكاظم عليه السلام مسنداً معنعناً، عن آبائه، مرفوعاً إلى النبي

صلّى الله عليه وآله جميع ما في كتاب «الجعفريات» المسمّى بالأشعثيّات؟

و أسْنَد كذلك عن أبيه، روايات كثيرة، أوردها ابن المغازلي في مناقب أميرالمؤمنين عليه السلام ص٤٠ و ٢٩٤ برقم ٢٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨. وص ٣٨٠- ٣٨١.

و في الخصال للصدوق ص ٢٩٥، وفي الأمالي له ص ٢٠٢ و ص ٢٩٠ و ٤١٧. و موقوفاً على الكاظم عليه السلام ص٣٠١ و ٣٤٧، و في أمالي الطوسي ج٢ ص٤٤ و ٢٣٢.

وقد ترجمه الشيخ في الفهرست وقال: وله كتب يرويها عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، مبوّبة (٢٠٢).

وقال في ترجمة ابن الأشعث الذي روى كتبه: «روى نسخة، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه موسى بن جعفر عليه السلام» (٢٠٣).

وقد ترجمه النجاشي وقال: وله كتب يرويها عن أبيه، عن آبائه (٢٠٤).

فقد ذكراه بالرواية المسندة، و أنّه روى نسخة، و أنّ كتبه مبوّبة، ومع ذلك لم يصفه الشيخ بأنّه (أسند عن أبيه).

والجواب:

ـ أنّ هذاالكتاب لم يروه عن إسماعيل أحد إلاّ ابنه موسى، والراوي عن موسى إنّما هو محمّدبن محمّدبن الأشعث الكوفي المصري، و سائر الرواة إنّما يروون الكتاب عن ابن الأشعث، ولم تعهد لأحد غيره روايته عن موسى مباشرة، أو عن إسماعيل المؤلّف بالفرض، فلو كنّا نشكّك في تأليف إسماعيل لهذاالكتاب لكان المؤلّف هو ابن الأشعث، لانتهاء الطرق المختلفة إليه و اجتماعها عنده، دون من قبله من الرواة (٢٠٥).

و يؤكّد هذا أنّ الكتاب يسمّى بالأشعثيّات، نسبة إليه، و إلا فلماذا لم يسمّ بالإسماعيليات.

وهنا احتمال آخر و هو أن يكون الكتاب كلّه من تأليف الإمام الصادق عليه السلام ولذا قد يسمّى بالجعفريات، و أنّه روى عنه كنسخة، رواها الإمام

الكاظم عليه السلام ابنه.

و يؤكّد هذاالإحتمال السيّد محمّد صادق بحرالعلوم، فيقول: وهي الروايات التي رواها عن أبيه موسى، عن جدّه جعفربن محمدالصادق عليه السلام... وحيث أنّها كلّها مرويّة عن الإمام جعفرالصادق عليه السلام سميّت (الجعفريات) فهي - إذن - من تأليفه (٢٠٦) و إذا كان الكتاب من تأليف ابن الأشعث فهو لم يرو عن الإمام مباشرة، ولذا لم يترجم إلاّ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من الرجال، فلا معنى لوصفه بأسند عنه.

و إن كان المؤلّف هو الإمام الصادق عليه السلام فالأمر أوضح.

لكنّ العلاّمة المجلسي نسبه إلى موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر فانّه بصدد التعريف بكتاب«نوادر الراوندي» من مصادر البحار، قال: و أكثر أخبار هذاالكتاب مأخوذ من كتاب موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام الذي رواه سهل بن أحمدالديباجي (٢٠٧) و يؤكّد المجلسي ذلك بعثوره على روايات رواها الصدوق في أماليه المعروف باسم المجالس في المجلس«٧١» ينتهي سندها إلى موسى بن إسماعيل، روى عنه محمّدبن يحيى الخزاز (٢٠٨) و نجد في ترجمة موسى هذا أنّ له كتاب جوامع التفسير وله كتابالوضوء، روى هذه الكتب محمّدبن الأشعث (٢٠٩) و أضاف الشيخ له كتاب الصلاة (٢١٠).

و هذاالإحتمال لو ثبت يبطل الإحتمال الأوّل، حيث أنّ ذلك الإحتمال يبتني على انحصار الرواية عن موسى بمحمّدبن الأشعث، وهذا ما تنقضه رواية الصدوق، لكن: ألا يمكن أن تكون خصوص هذه الرواية قد حدّثها موسى لغير محمد أيضاً، و أمّا الكتاب كله مجموعاً فيكون من تأليف محمد فقط، لهذا الانجد في من يروي الكتاب من يعتمد طريقاً غير محمد، فلو كان الكتاب من تأليف موسى، لنقل الكتاب كلّه من طريق آخر غير طريق محمد، وهذا لم يعثر عليه!

هذه إحتمالات ثلاثة:

و يؤكّد الثاني قول الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله في ترجمة ابن الأشعث أنّه يروي نسخة عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسى عليه السلام.

والتعبير بأنّه يروي «نسخة»، قرينة على أنّه ـ أي ابن الأشعث ـ ليس هوالمؤلّف لأنّه أولاً: مجرد راو للكتاب، و ثانياً: أنّه ـ أي الكتاب ـ نسخة، و معنى النسخة كما أسلفنا هو: الكتاب المؤلّف المنقول بكامله عن آخر و بهذا يندفع الإحتمال الأوّل.

و أمّا الإحتمال الثالث الذي ذكره المجلسي، فيرّده مع انفراده به، تواتر نسبة الكتاب المذكور ـ المعروف باسم الأشعثيّات ـ إلى إسماعيل والد موسى.

و على فرض كون الإمام الصادق هوالمؤلّف ـ وهوالإحتمال الثاني ـ فلا وجه لوصف إسماعيل بأنّه أسند عن الصادق، لأنّه لم يُسنِد عنه ولم يرو عنه، و إنّما الراوي عنه هو ابنه الإمام موسى الكاظم عليه السلام، و إسماعيل يروي عن أبيه الكاظم مباشرة، فتكون روايته عن الصادق مع الواسطة.

و بهذا اتضح عدم النقض على ما التزمناه من المعنى في قوله **«أَسْنَدَ عنه»** لعدم اجتماع الشروط في إسماعيل. ولا يصحّ على فرض أنّ الكتاب هو من تأليف الإمام الصادق عليه السلام أن يقال في حقّ إسماعيل أنّه أسندَ عن الكاظم عليه السلام بمجرد توسط الإمام الكاظم في نقله و روايته لكتاب هو في الحقيقة من تأليف أبيه الصادق عليهما السلام.

القيمة العلميّة لهذاالوصف:

و أما قيمة هذاالوصف من الناحية الرجالية، فنقول: إنّ الإلتزام بمنهج الإسناد المصطلح، أي الرواية بسند متّصل إلى النبي صلّى الله عليه وآله، بالنسبة إلى ما يرويه أئمة أهل البيت الإثنا عشر عليهم السلام، ليس له ملزم عندالمعتقدين بإمامتهم من الشيعة، لأنّهم يرون أنّ الأئمة لديهم المعرفة التامة بالشريعة من مصادرها و ينابيعها، و بما أنّ الأدلّة القطعية من الكتاب المحكم والسنة المتواترة دلّت على حجيّة قولهم، و طهارتهم من الكذب والباطل، ووجوب اتّباعهم والأخذ منهم، كما ثبت ذلك في كتب الكلام والإمامة.

فالأئمة عليهم السلام لا يسألون عن سند ما يروونه من الأحاديث، ولا عن مدرك ما يدلون به من أحكام. وقد جرى هذاالأمر لدى أتباع أهل البيت عليهم السلام مجرى المسلّمات و تصدّى بعض الرواة لحسم الموقف تجاه هذاالأمر،

فوجّه السؤال عنه إلى الأئمة:

روى الطوسي، بسنده عن سالم بن أبي حفصة، قال:

لما هلك أبوجعفر، محمّدبن علي الباقر عليه السلام، قلت لأصحابي: انتظروني حتى أدخل على أبي عبدالله، جعفربن محمد، فأُعزّيه به، فدخلت عليه، فعزّيته ثم قلت: إنّا لله و إنّا إليه راجعون، ذهب ـ والله ـ من كان يقول: «قال رسول الله» فلا يُسأل عمّن بينه و بين رسول الله صلّى الله عليه وآله، والله لا يرى مثله أبداً؟!

قال: فسكت أبوعبدالله عليه السلام ساعة، ثم قال: قال الله تبارك و تعالى إنّ من عبادي من يتصدّق بشق من تمرة فأُربيها له كما يربي أحدكم فِلوه (٢١١) حتى أجعلها له مثل جبل أُحد فخرجت إلى أصحابي، فقلت: ما أعجب من هذا! كنّا نستعظم قول أبي جعفر عليه السلام: «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله بلا واسطة، فقال أبوعبدالله: «قال الله تعالى» بلا واسطة! (٢١٢).

و يبدو من هذه الرواية أنّ هذاالأمر كان موضع بحث واهتمام من قبل الرواة، لكنّ الرواة الشيعة كانوا يقنعون بما بيّنه الأئمّة عليهم السلام في تبرير ظاهرة الإرسال في أحاديثهم، فقد روى الشيخ المفيد في الأمالي، بسنده، عن جابر، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام إذا حدّثتني بحديث فأسْنِدْهُ لي؟.

فقال: حدّثني أبي، عن جدّي رسول الله صلّى الله عليه وآله عن جبرئيل، عن الله عزّوجلّ، وكل ما أُحدّثك بهذاالإسناد (٢١٣).

و روى في الإرشاد، مرسلاً، قال: و روي عنه عليه السلام أنّه سئل عن الحديث، تُرسله ولا تُسنده؟!.

فقال: إذا حدّثت الحديث فلم أسنده، فسندي فيه: أبي، عن جدّي، عن أبيه، عن جدّه رسول الله صلّى الله عليه وآله، عن جبرئيل، عن الله عزّوجلّ (٢١٤).

و روى الكليني، بسنده، عن هشام بن سالم، و حمّادبن عثمان، وغيرهما قالوا: سمعنا أباعبدالله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أميرالمؤمنين عليه السلام، وحديث أميرالمؤمنين عليه السلام حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله وحديث رسول الله صلّى الله عليه وآله قول الله عزّوجلّ (٢١٥).

و قد صرّح علماء الدراية من أعلام الشيعة بهذاالأمر المسلّم:

فالحسين بن عبدالصمد ـ والد الشيخ البهائي ـ يقول: وليس من المرسل عندنا: ما يقال فيه «عن الصادق، قال: قال النبي صلّى الله عليه وآله: كذا» بل هو متصل من هذه الحيثيّة لما نبيّنه (٢١٦) .

و قال الصدر معلّقاً عليه: لم أعثر على بيانه والوجه فيه ظاهر، لأنا إنّما توقّفنا في المرسل من جهة الجهل بحال المحذوف، فيحتمل كونه ضعيفاً، ولا يجيء هذا في قول المعصوم إذا روى عن النبي صلّى الله عليه وآله، أو غيره ممّن لم يدركه، لحجّية قوله عليه السلام (٢١٧) .

و قوله «عندنا» يشير إلى ما هوالمتعارف عندالإمامية في مختلف الأدوار من الإلتزام بحجيّة ما يقول الأئمّة عليهم السلام و ما يرويه أحدهم ممّا ظاهره الإرسال والوقف ـ باصطلاح أهل الدراية ـ من دون اتصال إسناده إلى النبي صلّى الله عليه وآله.

لكن هذا يخالف مسلك العامة من الإلتزام بمنهج العنعنة والإسناد المرفوع إلى النبي صلّى الله عليه وآله وعدم اعتبار الحديث غيرالمرفوع، مهما كان راويه، و يسمّونه بالموقوف، على خلاف بينهم في بعض الخصوصيات (٢١٨) ، ولم يعتبروا لأهل البيت عليهم السلام خصوصية تميّزهم عن غيرهم من سائر الرواة، فهم كغيرهم، في توقف حجيّة رواياتهم على الإسناد، ولا وزن ـ عندهم ـ لغيرالمسند المتصل بالنبيّ صلّى الله عليه وآله.

ومن الواضح أنّ الإلتزام بمثل هذه الفكرة في أهل البيت عليهم السلام ناشئ من الجهل بسامي مقامهم وجليل قدرهم، وعدم الإعتراف بما ثبت لهم من الولاية والعلم والإمامة، و بناء على ذلك: فالإلتزام بمنهج «الإسناد» بحقهم وفي اعتبار رواياتهم، فيه إزراء ونقص للملتزم بلزوم ذلك في حقهم. وقد يؤكّد هذا أنّا نجدالكثير من الموصوفين بهذه الصفة، هم من رجال العامة بل من المعتمدين عندهم وصرّح الشيخ الطوسي نفسه بعامّية بعضهم. نعم ربما يكون الإلتزام بهذاالمنهج حاوياً على هدف أسمى من مجردالرواية والإحتجاج بها، بل إلزام العامة بأحاديث الأئمة، كي لايبقى لديهم عذر في ترك مذهب أهل البيت، ولا مطعن على آرائهم.

ولعلّ من وصف بهذاالوصف من ثقات أصحابنا وكبرائهم، قد حاولوا أداء مثل هذاالهدف السامي، وقد وجدنا من القدماء من اهتمّ بهذاالأمر وهوالحسين بن

بشر الأسدي.

قال ابن حجر في لسانه: ذكره ابن أبي طي في رجال الشيعة الإمامية، وقال: إنّه كان محدّثاً فاضلاً جيّدالخط والقراءة عارفاً بالرجال والتواريخ جوّالاً في طلب الحديث، اعتنى بحديث جعفرالصادق، و رتّبه على المُسْنَد و سمّاه (جامع المسانيد) كتب منه ثلاثة آلاف ... ولم يتمّه، و وثّقه الشيخ المفيد (٢١٩).

ونجد في المعاصرين من تصدّى لمثل هذاالأمر: فالشيخ محمّدبن الميرزا علي أكبر التبريزي المجاهد، قد ألّف كتاب «سلاسل الذهب فيما يرويه العترة، عن سيدالعجم والعرب» جمع فيه الأخبار التي رواها الأئمّة المعصومون، عن جدّهم النبي صلّى الله عليه وآله مسنداً (٢٢٠) .

ومن هنا يتأكّد لدينا أنّ الكلمة «أَسْنَدَ عَنْه» في نفسها لا تدلّ على الوثاقة أوالمدح، كما لا تدلّ على القدح والجرح، بل إنّما تدلّ على مخالفة الراوي لنا في المذاهب إلاّ إذا اقترن بقرائن أُخرى، أو عورض بتوثيقات فالأمر يدور مدار ذلك.

فما ذكره العلاّمة المحدّث المجلسيّ الأوّل من: دلالة اللفظ على المدح و أنّه كالتوثيق،وأنّه أحسن من قولهم في مقام مدح الراوي: لا بأس به (٢٢١).

وكذا ما ذكره المحقّق الوحيد البهبهاني من أنّه: لعلّ المراد سماع الرواية على سبيل الإستناد والإعتماد (٢٢٢) .

و ما عن القوانين من جعل الكلمة من أسباب الوثاقة (٢٢٣) .

كلّ ذلك مبنيّ على تفسيرهم الكلمة بغير ما ذكرنا، و قد عرفت عدم إمكان تصحيح ما ذكروه.

وكذا إعتبار الكلمة قدحاً مباشراً في الراوي لا وجه له .

و يؤيّد ما ذهبنا إليه أنّ بعض الموصوفين قد صرّح بضعفه وهو محمّدبن عبدالملك، الذي ضعّفه الشيخ الطوسي بعد وصفه بقوله «أسندَ عنه» (٢٢٤) كما أنّ بعضهم من أجلاّء الطائفة كمحمدبن مسلم.

ومن هنا يمكن أن تفسّر ظاهرة قلّة روايات بعض الموصوفين، بل عدم وجودالرواية عنهم في مصادرنا الحديثية أصلاً، بأنّ هؤلاء ـ غالباً ـ ليسوا من رجال حديثنا، ولم يقعوا في طريق رواياتنا، ولم يتصدّ أعلامنا للنقل عنهم إلاّ في أبواب خاصة، كباب الفضائل وما أشبهه.

والذي أعتقده: أنّ الشيخ الطوسي بنى تأليف كتاب الرجال على اساس تتبع جميع الروايات المنقولة عن المعصومين عليهم السلام سواء من طرق الخاصّة أوالعامة ، فأثبت أسماء من روى عنهم. و جمع رواة كلّ إمام في باب، ووصف بوصف «أَسْنَدَ عنه» من بين الرواة عن ذلك الإمام خصوص من روى عنه ملتزماً منهج الإسناد المذكور ـ وهو المتّصل إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ اولئك الرواة الذين جمعوا روايات ذلك الإمام على ذلك المنهج في كتاب خاص باسم «المسند».

الخاتمة

هذا ما انتهينا إليه من البحث، وخلاصة ما نراه:

١ ـ أنّ الفعل أَسْنَدَ، هو مبني للمعلوم وفعله ماض، و فاعله الضمير العائد إلى الراوي الموصوف به.

٢ ـ أنّ الضمير في (عنه) يعود إلى الإمام الذي عدّالراوي من أصحابه.

٣ ـ المراد بهذا الوصف: أنّ الراوي إنّما يروي عن الإمام الروايات المسندة إلى النبي صلّى الله عليه وآله و أنّه جمع ذلك في كتاب يعدّ «مُسْنَداً».

٤ ـ أنّ الوصف لا يختصّ بأصحاب الصادق عليه السلام بل وُصف به رواة الأئمّة: الباقر، والكاظم، والرضا، والهادي، عليهم السلام، و إن كان أكثرالموصوفين هم من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٥ ـ أنّ وصف الرجل بذلك يدلّ في البداية على أنّ الرجل عامي المذهب لا يعترف بأنّ الإمام يُسند إليه الحديث، بل إنّما يعتبر من كلام الإمام ما كان مرفوعاً منه إلى النبي صلّى الله عليه وآله لكن إذا دلّت القرائن الخارجية على أنّ الراوي الموصوف به شيعيّ المذهب فهو دليل على أنّ هذاالراوي كان نبيهاً جداً، و أراد أن يجمع ما رواه الأئمّة عليهم السلام مُسْنَداً إلى جدّهم للإحتجاج بذلك على الآخرين الذين لا يعتقدون بإمامتهم، فيكون الوصف دالاً على جلالة وفضل.

فالوصف ـ على كلّ حال ـ لا يدلّ على قدح يؤدّي إلى الضعف أو مدح يؤدي إلى الثقة، بل هو دليل على منهجية خاصّة في رواية الحديث.

والحمدللّه على توفيقه والصلاة على سيّدنا محمّدالمصطفى وعلى عليّ أميرالمؤمنين و آلهما الطيّبين الطاهرين، و آخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين.

الهوامش

(١) أساس البلاغة (ص ٤٦١).

(٢) تدريب الراوي (ج ١ ص٤١).

(٣) المصباح المنير (ج١ ص٣١١).

(٤) لسان العرب (ج٢ ص٢١٥).

(٥) تدريب الراوي (ج١ ص٤١).

(٦) الدراية للشهيد الثاني (ص ٧) و تدريب الراوي (الموضع السابق).

(٧) نهاية الدراية للصدر (١٢).

(٨) سماء المقال (ج٢ ص١٤٠).

(٩) لسان العرب (ج٢ ص٢١٥).

(١٠) كشاف اصطلاحات الفنون (ج٣ ص١٤٤).

(١١) أي: من باب (الإفْعال)المزيد فيه الألف.

(١٢) المصباح المنير (ج١ ص٣١١).

(١٣) لسان العرب (ج٢ ص٢١٥).

(١٤) ادب الإملاء والإستملاء للسمعاني (ص ٤ ـ ٥).

(١٥) أساس البلاغة (ص ٤٦١).

(١٦) الكافي ـ الاصول ـ (ج١ ص٥٢ ح٧، ولاحظ: الوسائل (ج١٨ ص٥٦ ح١٤).

(١٧) رسالة أبي غالب الزراري(الفقرة: ٢٠ و ١٢٨) من نسختي.

(١٨) أمالي المفيد (ص ١١٥ ـ ١٣٠) المجلس (٢٣).

(١٩) الفهرست للطوسي (ص٣٣ و٣٧).

(٢٠) كشاف اصطلاحات الفنون (ج٣ ص١٤٤).

(٢١) تدريب الراوي (ج١ ص٤٢).

(٢٢) نهاية الدراية (ص١٢).

(٢٣) كشاف اصطلاحات الفنون (ج٣ ص١٤٥).

(٢٤) لسان العرب (ج٢ ص٢١٥).

(٢٥) الكفاية ـ طبع مصر ـ (ص ٥٨).

(٢٦) نهاية الدراية (ص ٤٨ ـ ٤٩).

(٢٧) أساس البلاغة (ص ٤٦١).

(٢٨) الرسالة المستطرفة (ص ٦٠ ـ ٦١).

(٢٩) المصدرالسابق (ص ٧٤).

(٣٠) هو ابن حجر كما في تدريب الراوي (ج١ ص٤٢).

(٣١) فؤاد سركين في تاريخ التراث العربي (ج١ مجلد ١ ص٢٢٧).

(٣٢) سماء المقال (ج٢ ص٥٩).

(٣٣) معجم رجال الحديث (ج١ ص١٢٠).

(٣٤) نهاية الدراية (ص ١٤٩).

(٣٥) و ذكر الكلباسي في سماء المقال أنّ (بكر بن كرب ومعاذ بن مسلم) في أصحاب الباقر عليه السلام موصوفان بهذا الوصف، لكن المطبوعة خالية عن وصفهما.

(٣٦) لاحظ: نهاية الدراية (ص ١٤٩)، و سماء المقال (ج٢ ص٥٩).

(٣٧) رجال الطوسي (ص ٤ و ص ٥٢١).

(٣٨) سماء المقال (ج٢ ص٥٩).

(٣٩) معجم رجال الحديث (ج١ ص١١٨).

(٤٠) المصدر السابق (ج١ ص١٢٠).

(٤١) نتيجة المقال (ص ٨٣).

(٤٢) الرواشح السماوية (ص ٦٥)، وانظر رجال الخاقاني (ص٢٤).

(٤٣) سماء المقال (ج٢ ص٦١).

(٤٤) نتيجة المقال (ص٨٥).

(٤٥) معجم رجال الحديث (ج١ ص١١٨ - ١١٩).

(٤٦) رجال الطوسي (ص ١٥٢) رقم ١٩١

(٤٧) معجم رجال الحديث (ج١ ص٢٦١).

(٤٨) المصدر السابق (ج١ ص٢٦٨).

(٤٩) رجال الطوسي (ص١٤٦) رقم ٧٨.

(٥٠) المصدر السابق (ص ٣٤٢) رقم ٤.

(٥١) معجم رجال الحديث (ج١ ص٢٦٨).

(٥٢) المصدر السابق (ج٣ ص٦٢).

(٥٣) رجال الطوسي (ص٣٤٤) رقم ٣٤ (و ص ٣٦٦) رقم ٢ (وص ٣٩٧) رقم ٥.

(٥٤) معجم رجال الحديث (ج٢ ص١١٦) رقم الترجمة (٥٧٧).

(٥٥) المصدر السابق (ج٤ ص٢١٠).

(٥٦) رجال الطوسي (ص ١٧٩) رقم ٢٣٣.

(٥٧) سيأتي في توجيه الإحتمال السابع مزيد توضيح لمؤدّى كلمة (عنه) في الوصف.

(٥٨) تهذيب المقال (ج١ ص٢٣٢).

(٥٩) تعليقة الوحيد، المطبوعة مع رجال الخاقاني (ص ٣١).

(٦٠) بهجة الآمال، للعلياري، (ج١ ص١٦١).

(٦١) رجال الطوسي، متن الكتاب (ص ٢).

(٦٢) المصدرالسابق (ص٢٩٤) رقم ٢٢٣.
(٦٣) رجال السيد بحرالعلوم (ج٣ ص٢٨٤ ـ ٢٨٥)، و بهجة الآمال (ج١ ص١٥٥).
(٦٤) لاحظ رجال النجاشي (ص ٦٩) طبعة الهند.
(٦٥) رجال الطوسي (ص٢) من متن الكتاب.
(٦٦) نهاية الدراية (ص ١٤٩).
(٦٧) بهجة الآمال (ج١ ص١٥٧ ـ ١٥٨).
(٦٨) نهاية الدراية (ص ١٤٩).
(٦٩) رجال الطوسي (ص ١٥١) رقم ١٧٦.
(٧٠) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٦).
(٧١) رجال الطوسي (ص ١٤٣) رقم ٤.
(٧٢) أمالي الطوسي (ج١ ص٦٠).
(٧٣) رجال الطوسي (ص١٦٧) رقم ١٨.
(٧٤) أمالي الطوسي (ج١ ص١٢٨).
(٧٥) رجال الطوسي (ص٢٢٠) رقم ٤١.
(٧٦) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٦).
(٧٧) رجال الطوسي (ص ٢٢٣) رقم ١٥.
(٧٨) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٦).
(٧٩) رجال الطوسي (ص ٢٩٤) رقم ٢٣٣.
(٨٠) أمالي الطوسي (ج ١ ص١٤٥).
(٨١) رجال الطوسي (ص ٣٠٤) رقم ٣٨٣.
(٨٢) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٤).
(٨٣) رجال الطوسي (ص ٣١٠) رقم ٤٩٧.
(٨٤) أمالي الطوسي (ج١ ص٩٥).
(٨٥) تعليقة الوحيد (ص٣١)، و رجال الخاقاني (ص١٢٢)، وسماء المقال (ص ٦٠ ج٢) و نتيجة المقال (ص ٨٤) و بهجة الآمال (ج١ ص١٥٥).
(٨٦) رجال الطوسي (ص١٦٦) رقم ١٥.
(٨٧) المصدرالسابق (ص٨٨) رقم ١٩.
(٨٨) المصدر نفسه (ص ١٧٥) رقم ١٧٦.
(٨٩) المصدر (ص ١١٨) رقم ٥.
(٩٠) أيضاً (ص ٣٤٧).
(٩١) أيضاً (ص ١٧٩) رقم ٢٣٣.
(٩٢) أيضاً (ص ١١٧) رقم ٤٢.
(٩٣) أيضاً (ص ٢٢٤) رقم ٣٠.

(٩٤) أيضاً (ص ٩٦) رقم ٩.
(٩٥) أيضاً (ص ٢٣٦) رقم ٢٢٣.
(٩٦) أيضاً (ص ١٣١) رقم ٦٣.
(٩٧) أيضاً (ص ٢٦٢) رقم ٦٤٣.
(٩٨) أيضاً (ص ١٣١).
(٩٩) بهجة الآمال (ج١ ص١٥٧).
(١٠٠) الوجيزة للمجلسي (مطبوعة مع خلاصة الرجال للعلامة، الطبعة الحجرية) ص١٤١.
(١٠١) المصدرالسابق (ص١٦٦) في (محمد) و (ص ١٦٨) في (النعمان).
(١٠٢) رجال الطوسي (ص ١٣٣) رقم ٢.
(١٠٣) المصدر(ص ٢٧٨) رقم ١٥.
(١٠٤) المصدر(ص ٤٩١) رقم ١.
(١٠٥) الفهرست للطوسي (ص ١٥٤).
(١٠٦) رجال الطوسي (ص ١٧٣) رقم ١٣٩.
(١٠٧) المصدر (ص ٣٤٦) رقم ٢.
(١٠٨) المصدر (ص ٣٧١) رقم ٢.
(١٠٩)الفهرست للطوسي (ص ٨٥ - ٨٦).
(١١٠) رجال الطوسي (ص ١١٧) رقم ٣٨.
(١١١) المصدر (ص ١٦٣) رقم ٣٠.
(١١٢) المصدر (ص ٢٨١) رقم ٢٢.
(١١٣) المصدر (ص ٣٠٠) رقم ٣١٧.
(١١٤) المصدر (ص ٣٢٧) رقم ١٨.
(١١٥) المصدر (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
(١١٦) لاحظ بهجة الآمال (ج١ ص٨ - ١٥٩)، و تعليق السيد محمد صادق بحرالعلوم على رجال السيد بحرالعلوم (ج١ ص٣٦٣).
(١١٧) تاريخ بغداد (ج٣ ص٥٤)
(١١٨) صفة الصفوة (ج٢ ص١١٢).
(١١٩) المصدرالسابق (ج٢ ص١٧٤).
(١٢٠) رجال الطوسي (ص١١٣) رقم ٤ و٥ و (ص ١١٤) رقم ١٣ (وص ١١٦) رقم ٣٢.
(١٢١) نفس المصدر (ص ١٦٣)رقم ٣٠.
(١٢٢) سماء المقال (ج٢ ص٥٩).
(١٢٣) رجال الطوسي (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
(١٢٤) تعليق السيد محمد صادق بحرالعلوم على رجال السيد بحرالعلوم (ج١ ص٣٦٣).
(١٢٥) لسان الميزان (ج١ ص٥٨).

(١٢٦) رجال الشيخ (ص١٤٤) رقم ٤٠.

(١٢٧) معجم رجال الحديث (ج١ ص١٢٠).

(١٢٨) رجال الطوسي (ص ١٤٧) رقم ٩٢.

(١٢٩) المصدر السابق (ص ٣٧٤) رقم ٢.

(١٣٠) المصدر (ص ٣٧٧) رقم ١.

(١٣١) المصدر (ص٢٦٠) رقم ٧٢ .

(١٣٢) المصدر (ص ٢٢١) رقم ٢.

(١٣٣) المصدر (ص ١٦٨) رقم ٥٥.

(١٣٤) المصدر (ص ٣٨٠) رقم ١٤.

(١٣٥) المصدر (ص ٢٢٢) رقم ٣.

(١٣٦) المصدر (ص ٣٥٣).

(١٣٧) المصدر(ص ٣١٤) رقم ٥٤٥

(١٣٨) المصدر (ص ٣١٤) رقم ٥٥٤.

(١٣٩) المصدر (ص ٣٢٧) رقم ١٩.

(١٤٠) المصدر (ص ٣١٤) رقم ٥٤٦.

(١٤١) انظر تهذيب المقال (ج١ ص٨٧).

(١٤٢) انظر رجال السيد بحرالعلوم (ج٢ ص٣٦٧).

(١٤٣) رجال الطوسي (ص ٢٧٩) رقم ٣.

(١٤٤) رجال النجاشي (ص ٢٥٩)ومعجم رجال الحديث (ج١٥ ص١٧٩).

(١٤٥) رجال الطوسي (٣٧٥) رقم ٢.

(١٤٦) رجال النجاشي (ص ١١٦).

(١٤٧) معجم رجال الحديث (ج٧ ص١١٢).

(١٤٨) رجال الطوسي (ص ١٥١) رقم ١٨٤.

(١٤٩) رجال النجاشي (ص ١٠).

(١٥٠) معجم رجال الحديث (ج١ ص٣٠).

(١٥١) رجال الطوسي (ص ٣٠١) رقم ٣٣٥.

(١٥٢) رجال النجاشي (ص٢٥٢)وتاريخ بغداد (ج٣ ص٢٧٠).

(١٥٣) رجال الطوسي (ص ١٧٥) رقم ١٧٦.

(١٥٤) رجال النجاشي (ص ٧ ـ ٩٨).

(١٥٥) الفهرست للطوسي (ص٨٦).

(١٥٦) الجرح والتعديل (ج١ ق٢ ص ١٨٥).

(١٥٧) رجال الطوسي (ص٢٨٠) رقم ١١.

(١٥٨) رجال النجاشي (ص٢٥٢).

(١٥٩) رجال الطوسي (ص ٣٨١) رقم ١٦.
(١٦٠) رجال النجاشي (ص١٥٧).
(١٦١) أمالي الطوسي (ج١ ص٢٥٢).
(١٦٢) رجال الطوسي (ص٣٩٠) رقم ٤٩.
(١٦٣) المصدرالسابق، هامش (٨).
(١٦٤) كشف الظنون (ج٢ ص١٦٨٥)، و إيضاح المكنون (ج٢ ص٤٨٢).
(١٦٥) رجال الطوسي (ص ٣٦٧) رقم ٥.
(١٦٦) رجال النجاشي (ص ٧٣).
(١٦٧) وسائل الشيعة (ج٢٠ ص٥٩).
(١٦٨) تاريخ بغداد (ج ٧ ص٣٨٥).
(١٦٩) ميزان الإعتدال (ج٢ ص٣٩٠).
(١٧٠) أمالي الطوسي (ج١ ص٣٥٥).
(١٧١) رجال الطوسي (ص ٣٥٩) رقم ٧، وانظر: سماء المقال (ج٢ ص٥٩).
(١٧٢) الفهرست للطوسي (ص ١٩١)، وانظر: معالم العلماء (ص ١٢٠).
(١٧٣) رجال النجاشي (ص ٢٩١).
(١٧٤) كشف الظنون (ج٢ ص١٦٨٢).
(١٧٥) مسندالإمام موسى بن جعفر عليه السلام (ص١٠).
(١٧٦)المصدرالسابق (ص١٩).
(١٧٧) رجال الطوسي (ص ١٤٤) رقم ٢٤.
(١٧٨) رجال النجاشي (ص ١١).
(١٧٩) الفهرست للطوسي (ص ٢٦).
(١٨٠) رجال الطوسي (ص٢٢٦) رقم ٥٨.
(١٨١) الفهرت للطوسي (ص١٣٢).
(١٨٢) رجال النجاشي (ص ١٥٤).
(١٨٣) رسالة أبي غالب الزراري، الفقرة (٦).
(١٨٤) المصدرالسابق، الفقرة (٩٨).
(١٨٥) كذاالصيح، والمطبوع فى المصدر (بكر) خطأ.
(١٨٦) الذريعة (ج٢١ ص٢٧).
(١٨٧) رجال الطوسي (٣٠١) رقم ٣٣٠.
(١٨٨) رجال النجاشي (ص ٢٢٦).
(١٨٩) رجال الطوسي (ص ٢٧٠) رقم ١٦.
(١٩٠) الفهرت للطوسي (ص ١٤٩).
(١٩١) رساة أبي غالب الزراري، الفقرة (٦٦).

(١٩٢) رجال النجاشي (ص ٢١٥).

(١٩٣) رجال الطوسي (ص ٢٦٩) رقم ٢.

(١٩٤) رجال النجاشي (ص٢١٦).

(١٩٥) رجال الطوسي (ص١٤٨) رقم ١٢٤.

(١٩٦) رجال النجاشي (ص ١٨).

(١٩٧) المصدر (ص ٩٣).

(١٩٨) المصدر (ص ٣٧).

(١٩٩) الفهرست الطوسي (ص ٢٣ - ٢٤).

(٢٠٠) تهذيب المقال شرح رجال النجاشي (ج١ ص٧٥).

(٢٠١) أُنظر مقدمة كتاب (التوحيد) للصدوق (ص ٣٣ - ٣٤).

(٢٠٢) الفهرست للطوسي (ص٣٤) رقم الترجمة (٣١).

(٢٠٣) رجال الطوسي (ص٥٠٠) رقم ٦٣.

(٢٠٤) رجال النجاشي (ص١٩).

(٢٠٥) و قد عبر في صدرالكتاب أنّ ابن الأشعث حدّث من كتابه، لاحظ الأشعثيات المطبوع بإيران (ص١١)، و رجال السيد بحرالعلوم (ج٢ص١١٨).

(٢٠٦) رجال السيد بحرالعلوم، هامش (ج١ ص١١٧).

(٢٠٧) بحارالأنوار (ج١ ص٣٦) فصل توثيق المصادر.

(٢٠٨) أمالي الصدوق (٤١٧) طبع النجف.

(٢٠٩) رجال النجاشي (ص٢٩٢).

(٢١٠) الفهرست للطوسي (ص١٩١)، وانظر معالم العلماء (ص١٢٠) رقم ٨٠٠.

(٢١١) الفِلْو، بكسرالفاء وسكون اللام: المهر الصغير.

(٢١٢) أمالي الشيخ الطوسي (ج١ ص١٢٥)، وعنه في بحارالأنوار (ج٤٧ ص٣٣٧) و رواه عن المفيد، في البحار (ج٤٧ ص٢٧).

(٢١٣) جامع أحاديث الشيعة (ج١ ص١٧) عن أمالي المفيد (ص٢٦).

(٢١٤) إرشاد المفيد - طبع إيران - (ص٢٥٠) وانظر بحارالأنوار (ج٤٦ ب ٦ ص٢٨٨).

(٢١٥) جامع أحاديث الشيعة (ج١ ص١٧) و الوسائل (ج١٨ ص ٥٧) عن الكافي (ج١ ص٤٣) ح١٤.

(٢١٦) وصول الأخيار (ص١٠٧).

(٢١٧) نهاية الدراية (ص٥١).

(٢١٨) لاحظ: تدريب الراوي (ج١ ص١٨٤).

(٢١٩) لسان الميزان (ج٢ ص٢٧٥).

(٢٢٠) الذريعة (ج١٢ ص٢١١).

(٢٢١) سماء المقال (ج٢ ص٦٠) و رجال الخاقاني (ص١٢٢).

(٢٢٢) تعليقة الوحيد (ص٣١).
(٢٢٣) بهجة الآمال (ج١ ص١٦١).
(٢٢٤) رجال الطوسي (ص ٢٩٤) رقم ٢٢٣.

الفهارس

١ ـ فهرس المصادر والمراجع:

ـ أساس البلاغة، للزمخشري
ـ الأشعثيات المشهور باسم «الجعفريات».
لمحمدبن محمدبن الأشعث الكوفي المصري، طبع الحجر ـ إيران.
ـ الأمالي الخميسية للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الهاروني الزيدي، المعروف بابن الشجرى (ت ٤٧٩) طبعته مكتبة المثنى ـ القاهرة.
ـ أمالي الصدوق، للشيخ محمدبن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١) طبع على الحجر ـ إيران ١٣٠٠ ـ والمطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٩.
ـ أمالي الطوسي، للشيخ محمدبن الحسن، شيخ الطائفة (ت ٤٦٠) مطبعة النعمان ـ النجف ١٣٨٤.
ـ أمالي المفيد، للشيخ محمدبن محمدبن النعمان العكبري البغدادي (ت٤١٣)، المطبعة الحيدرية ـ النجف.
ـ الأنساب، للسمعاني طبعة مرجليوث، أُفست المثنى ـ بغداد.
ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، للبغدادي
ـ بحارالأنوار، للمجلسيّ المولى محمد باقربن محمد تقي الإصبهاني (ت ١١١٠) الطبعة الحديثة، المطبعة الاسلامية ـ طهران ١٣٨٥.
ـ بهجة الآمال، للعلياري الملا علي التبريزي (ت ١٣٢٧)، منشورات بنياد فرهنگ إسلامى ـ قم ١٣٩٥.
ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي علي بن أحمد أبوبكر الحافظ (ت٤١٣) مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٤٩.
ـ تاريخ التراث العربي لفؤاد سزگين التركي (المعاصر)،
ترجمة فهمي أبوالفضل، مطابع الهيئة المصرية العامة ـ القاهرة ١٩٧١.
ـ تدريب الرواي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر الحافظ جلال الدين (ت٩١١)،
تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، منشورات المكتبة العلمية المدينة المنورة ١٣٩٢.
ـ تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للاسترابادي، للشيخ الوحيد محمدبن باقربن محمد أكمل الحائري (ت ١٢٠٦) طبعت مقدماتها مع رجال الخاقاني.
ـ تفسير الحبري، للحسين بن الحكم بن مسلم الحبري (ت ٢٨٦)
تحقيق السيد محمدرضا الحسيني الجلالي، مطبعة أسعد ـ بغداد ١٩٧٦

ـ تهذيب المقال شرح رجال النجاشي، للسيد محمد علي الإصفهاني الأبطحي (المعاصر).
ـ التوحيد، للشيخ الصدوق محمدبن علي بن بابويه القميّ (ت٣٨١)
ـ جامع أحاديث الشيعة، السيد البروجردي، مرجع الطائفة الحاج آغا حسين الطباطبائي (ت١٣٨٠)، الطبعة الأُولى مطبعة علمي ـ طهران
ـ الجرح والتعديل، للرازي، مطبعة حيدر آباد ـ الهند.
ـ خلاصة الرجال، للشيخ العلامة الحلي، المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٠.
ـ الدراية، للشيخ الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي الشامي الشهيد (٩٦٥هـ) مطبعة النعمان ـ النجف.
ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للشيخ العلاّمة المولى محمد محسن الشهير بآغا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩) الطبعة الأُولى ـ طهران والنجف
ـ رجال الخاقاني، للشيخ حسين بن علي النجفي،
طبعت معه مقدمات تعليقة الوحيد على المنهج مطبعة الآداب ـ النجف
ـ رجال السيد بحرالعلوم، للسيد محمد مهدي النجفي (ت ١٢١٢)،
تحقيق: السيد محمد صادق بحرالعلوم، مطبعة الآداب ـ النجف ١٣٨٥.
ـ رجال الطوسي، للشيخ الطوسي محمدبن الحسن، شيخ الطائفة (ت٤٦٠)
تحقيق: السيد محمد صادق بحرالعلوم، المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨١
ـ رجال النجاشي، للشيخ أبي العباس علي بن أحمد النجاشي (ت٤٥٠)
تصحيح: الشيخ حسن مصطفوي، مطبعة بوذرجمهري ـ تهران.
ـ رسالة أبي غالب الزراري إلى ابن ابنه ـ بتحقيق السيد محمدرضا الحسيني الجلالي، مخطوط.
ـ الرسالة المستطرفة، للكتاني محمدبن جعفرالشريف الحسيني (ت ١٣٤٥)
مطبعة دارالفكر ـ دمشق ١٣٨٣.
ـ الرواشح السماوية، للسيد الداماد، الأمير محمد باقرالحسيني.
ـ سماء المقال، للشيخ الكلباسي ابوالهدى الاصبهاني (ت ١٣٥٦)
مطبعة حكمت ـ قم ١٣٧٢.
ـ صفة الصفوة، لابن الجوزي جمال الدين أبي الفرج البغدادي (ت٥٩٧)
نشر دارالوعي حلب ـ ١٣٩٣.
ـ عيون أخبارالرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق محمدبن علي بن بابويه القمي (ت٣٨١) تحقيق: السيد مهدي اللازوردي، قم.
ـ الغدير في الكتاب والسنة، للشيخ الأميني عبدالحسين النجفي، الطبعة الثانية
ـ الفهرست، للشيخ الطوسي محمدبن الحسن شيخ الطائفة (ت ٤٦٠)
تحقيق: السيد محمد صادق بحرالعلوم، المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٠
ـ الكافي، للشيخ الكليني محمدبن يعقوب الرازي (ت ٣٢٩) مطبعة الحيدري طهران ١٣٧٩.
ـ كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي محمدعلي الفاروقي الهندي (ت القرن ١٢) تحقيق: لطفي عبدالبديع،

مطابع الهيئة العامة ـ القاهرة ١٩٧٢.
ـ كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، حاجي خليفة.
ـ لسان العرب، للشيخ ابن منظور الأنصاري، مطبعة بولاق (في عشرين مجلّداً) و طبعة دار لسان العرب ـ بيروت (في ثلاث مجلدات).
ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني،
مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن الهند ١٣٣٠.
ـ مسند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، لأبي عمران موسى بن عمران المروزي (القرن الثاني)،
تحقيق: محمدحسين الحسيني الجلالي، مطبعة بهمن ـ طهران ١٣٥٤ ش
ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، أحمدبن محمدبن علي المقري (ت ٧٧٠)
تصحيح: مصطفى السقا، مطبعة البابي الحلبي ـ القاهرة ـ ١٣٦٩
ـ معالم العلماء، للشيخ ابن شهر آشوب طبع طهران بتحقيق عباس اقبال، و طبع النجف بتحقيق السيد محمد صادق بحرالعلوم.
ـ معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي أبوالقاسم الموسوي النجفي (طال عمره) مطبعة الآداب ـ النجف ١٣٩٠.
ـ ميزان الإعتدال، للذهبي محمدبن أحمدبن عثمان التزكماني الحافظ شمس الدين (ت ٧٤٨)،
تحقيق: البجاوي ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٢
ـ نتيجة المقال، للشيخ البار فروشي، محمد حسن المازندراني
طبع على الحجر ـ إيران.
ـ نهاية الدراية شرح الوجيزة للبهائي، للسيد الصدر الحسن بن هادي الكاظمي (ت١٣٥٤) طبعة حجرية ـ الهند.
ـ الوجيزة في الرجال، للشيخ المجلسي محمدباقربن محمدتقي (ت١١١٠)
مطبوع في نهاية خلاصة الرجال للعلاّمة الحلّي، طبعة حجرية ـ إيران.
ـ وصول الأخيار إلى أُصول الأخبار، للشيخ الحسين بن عبدالصمد الحارثي والد الشيخ البهائي (ت ٩٨٤) المختار من التراث (٨) مطبعة الخيام ـ قم ١٤٠١.

٢ ـ فهرس المحتوى

المقدمة ٩٨
مادّة (س. ن.د) لغوياً، ومشتقاتها ٩٩
السندُ لغة و اصطلاحاً ١٠٠
الإسناد لغةً و اصطلاحاً ١٠١
المُسند لغةً واصطلاحاً ١٠٢

الكتاب المسمّى بـ «المُسْنَد» ١٠٣
«أسْنَدَ عنه» موارد استعمال الطوسيّ له ١٠٤
اختلاف العلماء فيه لفظاً ومعنى ١٠٥
الإحتمال الأول: أنّ الرواي أسْنَدَ عَن الإمام مع الواسطة ١٠٦
جوابه بوجوه ثلاثة ١٠٧
الإحتمال الثاني أنّ الراوي سمع الحديث من الإمام ١٠٩
جوابه ١٠٩
الإحتمال الثالث: تلقي الحديث من الراوي سماعاً لا الأخذ من الكتاب ١١٠
جوابه ١١٠
الإحتمال الرابع: أنّ الحافظ ابن عقدة أسْنَدَ عن الراوي في رجاله ١١٠
دفعه بامور ثلاثة ١١١
الإحتمال الخامس: أنّ الشيوخ أسْنَدُوا عن الراوي ١١٤
وجوابه ١١٤
الإحتمال السادس: أنّ الشيخ الطوسي يقول: أُسْنِدُ أنا عنه ١١٦
دفع هذا الإحتمال ١١٦
الإحتمال السابع: ـ وهوالمختار ـ أنّ الراوي أسْنَدَ الحديث عن الإمام أي رفع نقلاً عن الإمام الحديث إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وعمل مسنداً للإمام ١١٧
توضيح هذا الإحتمال من الناحية اللغوية والإصطلاحية في لفظ «أسْنَدَ» و لاحظ ص ٥ ـ ٦ ..... ١١٧
ما يتوقّف عليه إثبات هذاالإحتمال أُمور:
الأمرالأوّل: أنّ الفعل معلوم الفاعل، وفاعله هوالراوي ١١٩
الأمرالثاني: أنّ الضمير المجرور في (عنه) يعود إلى الإمام ١٢٠
الأمرالثالث: أنّ الأحاديث التي يرويها الموصوفون بهذه الصفه إنّما هي على منهج الإسناد، مرفوعة من الإمام إلى النبي صلّى الله عليه وآله ١٢١
الأمرالرابع: أنّ الموصوفين ألّفوا كتباً باسم «المسند» ١٢٢
الذين رووا بالمنهج المذكور لكنهم لم يؤلّفوا، فلم يوصفوا ١٢٢
الذين رووا و وُصفوا و ذكر الأعلام لهم كتباً على المنهج المذكور وقد ذكرنا ستة عشر شخصاً منهم عثرنا على أسماء كتبهم ١٢٦
ملاحظة: أنّ أكثرالموصوفين لم يؤلّفوا إلاّ كتاباً واحداً، فلابدّ أن يكون على المنهج المذكور ١٣٢
يبقى أمام هذاالإحتمال: سؤالان:
السؤال الأوّل: لماذا لم تعرف كتب الموصوفين كلّهم؟ ١٣٤
الجواب عنه ١٣٤
السؤال الثاني: إسماعيل بن الإمام الكاظم عليه السلام له كتاب على المنهج المذكور، فلماذا لم يوصف في كلام الشيخ؟ ١٣٥

الجواب عنه ١٣٦
القيمة العلمية لهذا الوصف ١٣٨
الإلتزام بالمنهج المذكور في حقّ الأئمة ليس إلاّ ممّن لا يعتقد بإمامتهم حيث لا يعتقد بحجّية آرائهم، فيحتاج إلى الإسناد إلى النبي صلّى الله عليه وآله ١٣٨
مواجهة الأئمة عليهم السلام لمثل هذاالإعتراض ١٣٩
روايات يقول الإمام فيها إنّ حديثه حديث أبيه، وحديث أبيه حديث جدّه، إلى أن يصل إلى النبي صلّى الله عليه وآله فأحاديثهم كلّها مسندة، ولو أرسلوها ١٣٩
تعرّض علماء الدراية لهذاالإعتراض والجواب عنه ١٣٩
العامة لا يعتبرون إلاّ الحديث المرفوع إلى النبي صلّى الله عليه وآله ١٤٠
أكثرالموصوفين هم من رجال العامة ١٤٠
من التزم بهذا الوصف من رجالنا فانّما هدف الى الاحتجاج بذلك على العامة ١٤٠
إنّ الكلمة بنفسها لا تدلّ على المدح أوالقدح الرجالي ١٤١
تفسير ظاهرة قلّة الروايات عن الموصوفين ١٤١
بناء الشيخ في تأليفه كتاب الرجال على الجمع والفهرسة تبعاً للروايات سواء من طرق العامة أوالخاصة ١٤٢
الخاتمة، وفيها خلاصة رأينا في البحث ١٤٢
الهوامش ١٤٣

الفهارس:

١ ـ فهرس المصادر والمراجع ١٥٠
٢ ـ فهرس المحتوى ١٥٢

«وآخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين»